"التزام الشركات باتخاذ تدابير اليقظة لحماية المناخ"

"The Obligation of Corporations to take vigilance measures to protect the climate"

بحث مقدم الى المؤتمر الدولى السنوى الثانى والعشرون

الجوانب القانونية والاقتصادية للتغيرات المناخية

Legal and Economic Aspects of Climate Change

١٩-٢٠ مارس ٢٠٢٣ م

إعداد

د / ضحى إبراهيم السعدني

المحامية بالنقض والإدارية العليا

دكتوراه في القانون التجاري- جامعة المنصورة

D .Droha Saadan-Ibrahim Aly

Lawyer in Cassation and the High Administrative Court

-w PhD in Commercial La

Mansoura University

الباحثة/ شيماء محمد متولي

المحامية والحاصلة على ماجستير التجارة الدولية

جمهورية مصر العربية

Researcher /Shaima Mohamed Metwally

Lawyer Holds a Masters Degree in International Trade

Arab Republic of Egypt

"التزام الشركات باتخاذ تدابير اليقظة لحماية المناخ"

ملخص

ليس هناك شك في أن التعامل الجاد مع قضية تغير المناخ بات أمرًا حتميًا ليس فقط على مستوى السلطات السياسية والإدارية في مختلف أرجاء العالم، بل يجب تكاتف منظمات المجتمع المدني والشركات التجارية لإتخاذ إجراءات جادة وحاسمة لحماية البشرية.

وبالرغم من كافة الجهود الدولية إلى أننا بصدد فجوة تشريعية دولية بالزام الشركات بمواجهة التغيرات المناخية، حيث تخطت المسئولية حدود كون هذا الواجب الاجتماعي طوعي واخلاقي، مما دعا بعض الفقه الحديث وأحكام القضاء بتقنين المسئولية المناخية للشركات " Corporate Climate Responsibility".

الأمر الذي يستلزم من الشركة بذل العناية الواجبة باتخاذ تدابير اليقظة، التي تهدف إلى التزام الشركات بنهج المسئولية الاجتماعية، من خلال فرض تدابير وقائية لتلافي الضرر المحتمل للإنسان والبيئة، وترتب على فرض هذا الالتزام توسيع نطاق المسئولية للشركات.

وإشكالية الدراسة تكمن في ضرورة توحيد وتقنين احكام المسئولية الاجتماعية باتخاذ تدابير اليقظة لحماية المناخ على الشركات تطبيقًا لمبدأ المساواة وعدم الإخلال بقواعد المنافسة الدولية، حيث أن إدراج تدابير اليقظة والالتزام بها ضمن تشريعات الدول يشكل صعوبة بالغة، لاختلاف وتباين نظرة تلك التشريعات للمسئولية الاجتماعية للشركات، والتي مرت بعدة مراحل من التطور تغيرت بتغير النظر إلى فكرة المسئولية عن المخاطر، وصولًا إلى فكرة الوقاية من المخاطر لتأخذ شكل استباقى لمتطلبات السلامة لمنع تلك المخاطر.

الكلمات الدالة: تغير المناخ – واجب اليقظة – المسئولية الاجتماعية للشركات

Abstract

There is no doubt that serious engagement with the issue of climate change has become imperative not only at the level of political and administrative authorities around the world, but must join forces with civil society organizations and business companies to take serious and decisive action to protect humanity.

Despite all international efforts, we are in an international legislative gap by committing companies to cope with climate change, where liability has gone beyond the limits of being a voluntary and moral social duty, which has called for some modern jurisprudence and judicial decisions to codify Corporate Climate Responsibility.

This requires the company to exercise due diligence by taking vigilance measures, aimed at the companies adherence to the social responsibility approach, through the imposition of preventive measures to avoid potential harm to human beings and the environment, and the imposition of this obligation has the effect of expanding corporate liability.

The dilemma with the study lies in the need to standardize and codify social responsibility provisions by taking vigilance

measures to protect the climate upon companies in application of the principle of equality and non-violation of international competition rules, the inclusion measures of vigilance and adherence in accordance with States Legislations is extremely difficult, To vary and vary the perception of corporate social responsibility in these legislation, which has gone through several stages of development changed the perception of risk responsibility, Down to the idea of risk prevention to take proactive form of safety requirements to prevent those risks.

Keywords: Climate Change - Duty of Vigilance - Corporate Social Responsibility

مقدمة

ليس هناك شك في أن التعامل الجاد مع قضية تغير المناخ بات أمرًا حتميًا ليس فقط على مستوى السلطات السياسية والإدارية في مختلف أرجاء العالم، بل يجب تكاتف منظمات المجتمع المدني والشركات التجارية لإتخاذ إجراءات جادة وحاسمة لحماية البشرية.

ترتيبًا على ذلك، ظهرت المسئولية الاجتماعية للشركات في البداية بشكل طوعي، واكتسبت بذلك أرضًا خصبة لتكون أكثر فهمًا وإقبالًا، إلى أن أصبحت الآن قضية رئيسية حقيقية للعديد من الشركات، فعلى الرغم من أن هذا النهج في الغالب غير ملزم قانونًا؛ إلا أن هناك عدد من الدول تلزم تشريعاتها بعض الشركات بإعداد ونشر تقاريرعن التأثيرات البيئية والاجتماعية التي تحدثها على المجتمع(١).

وأدى ذلك إلى أن أصبحت اليقظة كواجب لسلوك الشركات مدرجة الآن بشكل صريح في جميع معايير المسئولية الاجتماعية للشركات، وكان القانون الفرنسي رقم ٣٩٩ لسنه ٢٠١٧(٢) أول قانون يشرع بشأن فرض واجب اليقظة على الشركات في مكافحة تغير المناخ والبيئة وحقوق الانسان، يلقي هذا القانون المسئولية على عاتق الشركات الكبيرة في فرنسا لتحديد ومنع المخاطر التي قد تتعرض لها حقوق الإنسان

(١) بورزيق خيرة: واجب اليقظة كأحد أبعاد ركن الإلتزام في المسئولية الإجتماعية للشركات - مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - جامعة الدكتور مولاي الطاهر الجزائر - مجلد١٥ عدد٢، ٢٠٢٢- ص ٩٩٨.

(٢) انظر: الكود الفرنسي لقانون واجب اليقظة: يمكن الاطلاع عليه هنا:
https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000034290626

والبيئة نتيجة لأنشطتها التجارية، ويلزم القانون الشركات بوضع وتنفيذ خطط يقظة متاحة للجمهور حتى يمكن محاسبتها عليها، ومساعدة ضحايا هذه الجرائم في تحقيق العدالة.

وبالرغم من كافة الجهود الدولية إلى أننا بصدد فجوة تشريعية دولية بإلزام الشركات بمواجهة التغيرات المناخية(١)، مما دعا بعض الفقه الحديث(٢) وأحكام القضاء بإقرار المسئولية المناخية للشركات "Corporate Climate Responsibility".

وإشكالية الدراسة تكمن في ضرورة توحيد وتقنين أحكام المسئولية الاجتماعية باتخاذ تدابير اليقظة لحماية المناخ على الشركات تطبيقًا لمبدأ المساواة وعدم الإخلال بقواعد المنافسة الدولية، حيث أن إدراج تدابير اليقظة والالتزام بها ضمن تشريعات الدول يشكل صعوبة بالغة، لاختلاف وتباين نظرة تلك التشريعات للمسئولية الاجتماعية

(١) الزام المشروعات بمكافحة تغير المناخ يبدوا أمراً أكثر صعوبة من الزام الدول بتحقيق هذه المهمة، ويرجع هذا التمييز بين الدولة والمشروعات إلى سببين أساسيين: أما السبب الأول فهو أن المحاكم التي أدانت الدولة بالتزام مكافحة تغير المناخ قد استندت إلى الاتفاقيات الدولية، وخصوصًا اتفاقية باريس. وإذا كانت الاتفاقيات الدولية تخاطب الدول فهي لا تخاطب المشروعات في علاقتها بغيرها من المشروعات والأفراد. أما الأفراد فيجوز لهم التمسك بالاتفاقيات الدولية في مواجهة الدولة في الحالة التي تطبق فيها هذه الاتفاقيات تطبيقًا مباشرًا أمام المحاكم. وأما السبب الثاني فيرجع إلى أن المشروعات، وخصوصًا، مشروعات الكهرباء والبترول، هي مشروعات كبرى تعمل بتراخيص، ومن ثم يكون صعبًا على الدولة الخروج على أحكام هذه التراخيص وإلزامها باحترام شروط أشد. انظر: د/ محمد محمد عبد اللطيف: التزام الدولة والمشروعات بمكافحة تغير المناخ (وفقًا لأحكام القضاء الدستوري والقضاء المدني في أوروبا ٢٠٢١) – بحث منشور بمجلة الدستورية العدد ٣٠-السنة ٢١- ابريل ٢٠٢٢ - ص ٣٠.

(٢) بالنظر إلى عدم وجود إطار تنظيمي شامل، بدأت تظهر توصيات دولية بشأن مسؤولية الشركات في مجال تغير المناخ. يقترح المؤلفون مصطلح "المسؤولية المناخية للشركات". انظر:

Rolf H. Weber & Andreas Holi, Corporate Climate Responsibility — The Rise of a New Governance Issue,

sui generis 2021, p. 83: https://doi.org/10.21257/sg.171

للشركات، والتي مرت بعدة مراحل من التطور تغيرت بتغير النظر إلى فكرة المسئولية عن المخاطر، وصولًا إلى فكرة الوقاية من المخاطر لتأخذ شكلًا استباقيًا لمتطلبات السلامة لمنع تلك المخاطر.

فضلًا عن أنه في ظل تطور التجارة الدولية، تقوم الشركات التجارية متعددة الجنسيات بأنشطة في بلدان عديدة تتباين فيها الاختصاصات والسلطات القضائية، وهذا يجعل البعض يعتقد أن الشركات الأم لا تكون مسئولة قانونًا عن أي انتهاكات للبيئة وحقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات التابعة لها، نظرًا لمشكلة تنازع القوانين.

وعليه ينقسم البحث الماثل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: مضمون واجب اليقظة

مطلب أول: خطة اليقظة

مطلب ثان: مبادئ واجب اليقظة

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لواجب اليقظة

مطلب أول: التنظيم القانوني الدولي لواجب اليقظة

مطلب ثان: التنظيم القانوني الوطني لواجب اليقظة

الكلمات الدالة: تغير المناخ – واجب اليقظة – المسئولية الاجتماعية للشركات

المبحث الأول

مضمون واجب اليقظة

تمهيد وتقسيم:

إن مضمون خطة اليقظة هي التدابير التي يجب أن تظهر فيها، وهو تحديد يعطي رؤية حقيقية لمضمون اليقظة المطلوبة، ويسهل إقامة إثبات الخطأ بسبب عدم احترامها، ويسهم أيضًا في تحديد مجال المسئولية، وهذه المسئولية لا يمكن أن تنشأ إلا نتيجة الإخلال بأحد الشروط المفروضة على الملتزم بالخطة، فإذا اتبعت جميع الشروط فلا تقوم أية مسئولية، فالمسئولية لا تتقرر إلا عن أخطاء مسماه أو محددة، ويأتي في مقدمة تلك الأخطاء عدم وضع خطة اليقظة[1].

وحتى يتم تحديد مضمون واجب والتزام اليقظة ينبغي تحديد مفهوم خطة اليقظة في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني نستعرض مبادئ واجب اليقظة، وذلك على النحو التالي:

مطلب أول: خطة اليقظة

مطلب ثان: مبادئ واجب اليقظة

(١) د/ محمد محمد عبد اللطيف: البيئة والطاقة – دار النيل للطباعة - ٢٠٢٢ - ص ١٠٦.

المطلب الأول

خطة اليقظة

لا يفرض القانون قواعد آمرة لاعداد خطة اليقظة، ويكتفي بالنص على أنها تعد بالاشتراك مع الأطراف المعنية للشركة، أو عند الاقتضاء في إطار مبادرات متعددة الأطراف في الشركات التابعة أو على المستوى الوطني، وهذا الحكم يعني حث الشركات على الأخذ في الاعتبار رأي منظمات المجتمع المدني، والنقابات، وجمعيات الدفاع عن المستهلكين، والمساهمين الذين يهتمون بأنشطة الشركة[١].

ووفقًا لإرشادات Sherpa[٢] المنشورة مؤخرًا لخطط اليقظة، يجب أن تكون الخطة من ناحية قابلة للقراءة ويمكن الوصول إليها، ومن ناحية أخرى تكون شفافة وشاملة وصادقة. وأخيرًا، يجب إشراك العديد من مديري الشركات وأصحاب المصلحة في إعدادها، وفيما يتعلق بمحتوى الخطة وتنفيذها يجب أن تشتمل على:

- مخطط تفصيلي للمخاطر مع ذكر المخاطر التي يتعرض لها الغير والبيئة؛

---

(١) المرجع السابق - ص ١٠٦.

(٢) تأسست شركة Sherpa في عام ٢٠٠١، وهي تحارب أشكالًا جديدة من الإفلات من العقاب المرتبط بالعولمة وتدافع عن ضحايا الجرائم الاقتصادية، تسعى Sherpa جاهدة لوضع القانون لخدمة عولمة أكثر إنصافًا. وتستخدم وسائل قانونية إبداعية معتمدة على أربع أنشطة مترابطة: البحث والتقاضي الاستراتيجي والدعوة وبناء القدرات. أدى عمل Sherpa إلى إصلاح المجتمعات المتضررة من الجرائم الاقتصادية، وقرارات المحكمة التاريخية ضد الشركات متعددة الجنسيات ومديريها التنفيذيين والسياسات التشريعية الرائدة، مثل قانون واجب اليقظة. انظر: تاريخ دخول الموقع الالكتروني ٢٠٢٣/٢/٣:

https://www.asso-sherpa.org/wp:
content/uploads/2019/02/Sherpa_VPRG_EN_WEB-ilovepdf-compressed.pd

- تقييم منتظم ومستمر للشركات التابعة والمقاولين من الباطن أو الموردين فيما يتعلق بتخطيط المخاطر؛
- تنفيذ الإجراءات الفعالة وآلية مراقبتها؛
- آليات فعالة وآمنة للإبلاغ عن المخالفات.

وقد انتقدت منظمات المجتمع المدني الفرنسية بشدة الجيل الأول من خطط اليقظة، حيث كانت الخطط قصيرة جدًا بشكل صادم، وغامضة وغير مقروءة، وتحمل تخطيطًا ضعيفًا ومراوغ للمخاطر(١). ويتعين أن تكون الخطة شفافة وصادقة ودقيقة قدر الإمكان، حيث أن الخطة الغامضة لا تفي بمتطلبات القانون(٢)، ويترتب على حصر

(١) انظر: التحليل القطاعي لبعض خطط اليقظة: الموقع الالكتروني: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/٨:

https://cdn.fbsbx.com/v/t59.2708-21/73036278_426842654673799_5493640677734481920_n.pdf/2019.06.14-EN-Rapport-Commun-Companies-must-do-better-2-2.pdf?_nc_cat=105&ccb=1-7&_nc_sid=0cab14&_nc_ohc=AvcACGC6pcoAX_056B4&_nc_ht=cdn.fbsbx.com&oh=03_AdSw8BB5muUECBK9E203BNcJv6O6BuIZZrZmW8kvw-Y-ag&oe=63EFBC97&dl=1

(٢) وبمتابعة خطط اليقظة في قطاع البنوك لدى BNP Paribas و general Society وNatixis، وجد أن محتوى الخطط غامض للغاية ويفتقرون إلى معلومات مفصلة حول الإجراءات وأنظمة المراقبة المخططة لتقييم تنفيذها وفعاليتها. وفيما يتعلق بتخطيط المخاطر، يبدو أن البنوك قد فهمت أهميتها في اتخاذ إجراءات اليقظة، حيث عملت البنوك الثلاثة بشكل مشترك للشروع في تخطيط المخاطر، وحدد كل بنك من البنوك التحديات العامة المرتبطة باحترام حقوق الإنسان والبيئة، فضلًا عن نتائج تخطيط المخاطر، والتي تشكل أهم المعلومات لأصحاب المصلحة، كما يجب أن تحتوي صراحة على قائمة البلدان المعرضة للخطر والمخاطر التفصيلية المتعلقة بها.
انظرالموقع الالكتروني: تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/١/١٥

BNP Paribas https://invest.bnpparibas/recherche/rapports/documents:=

المخاطر في خطة اليقظة بشفافية وصدق، أن تتمكن الشركة من اتخاذ تدابير لمواجهة تلك المخاطر(١).

ولذلك ينبغي أن تشتمل الخطة على بيان تفصيلي يوضح المخاطر للغير والبيئة(٢)، ويتسم هذا المخطط بالشفافية والشمولية والإخلاص، فضلًا عن شمول الخطة لتدابير مواجهة تلك المخاطر، وذلك على النحو التالي:

=

Natixis:https://www.natixis.com/natixis/upload/docs/application/pdf/2018-05/natixis_rapport_rse_-_extraction_ddr.pdf
Sociétégénérale:https://www.societegenerale.com/sites/default/files/documents/Document%20de%20r%C3%A9f%C3%A9rence/2018/ddr-2018-societe-generale-depot-amf-d18-0112-fr.pdf#page=265

(١) عندما نشرت Decathlon، وهي علامة تجارية متخصصة في المنتجات الرياضية، خطتها لليقظة، والتي تتضمن تدابير تهدف إلى معالجة المخاطر المحددة في هذا القطاع، أشارت إلى خطط ثلاثة موزعين رئيسيين لمنتجات متعددة مع ماركات الملابس الخاصة بهم: كارفور وأوسان وكازينو، وجد أن الخطط الثلاث مراوغة وعامة للغاية. وإنها عبارة عن مراجعة لتعليقات المسؤولية عن اليقظة. فضلًا عن ذلك لا تحدد الدرجة التي تؤخذ عندها المخاطر في الحسبان في سلسلة القيمة الخاصة بها، كما أنها لا تعطي الأولوية للمخاطر. انظر المواقع الالكترونية: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/٨:

Carrefour:http://www.carrefour.com/sites/default/files/carrefour_-_document_de_reference_2017_0.pdf Auchan:https://www.auchan-holding.com/uploads/files/modules/results/1520592102_5aa264e657d73.

Casino:https://www.groupe-casino.fr/wp-content/uploads/2018/04/Documents-de-reference-chap-8.pdf

(٢) يجب ألا يشير مفهوم المخاطر، كما هو محدد في القانون الفرنسي المتعلق بواجب اليقظة، إلى المخاطر القانونية أو المتعلقة بالسمعة أو المخاطر المالية للشركة، المخاطر المعنية لا تهم المستثمرين، والتي يجب أن تنشر في التقارير السنوية للشركات المدرجة. إن المخاطر التي يجب تحديدها هي مخاطر الغير (الموظفون، والسكان بصفة عامة، والبيئة). انظر الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/٨

=

أولًا: بيان تفصيلي بالمخاطر: يجب أن تتضمن الخطة عددًا من البيانات التي يشكل عدم تنفيذها أو تنفيذها بطريقة غير كاملة أو دقيقة خطأ يعقد مسئولية الشركة، وهذه البيانات متعلقة بوصف المخاطر من حيث تحديدها، وتحليلها، وتدريجها، والأعمال الملائمة للتخفيف من المخاطر وتجنب الاعتداءات الجسيمة، ونظام للتحذير وتلقي إشارات متعلقة بوجود أو وقوع مخاطر، ونظام لمتابعة التدابير المتخذة، وتقييم فعاليتها. وأخيرًا، كل إهمال في تطبيق تدابير الوقاية الواردة في خطة اليقظة يشكل خطأ يعقد مسئولية الشركة المعنية بشرط أن يكون السبب في ضرر تتوافر فيه الشروط التي حددها القانون(١).

ثانيًا: تدابير مواجهة المخاطر: تعرض الخطة تدابير اليقظة المعقولة المناسبة لتحديد ومنع تحقيق المخاطر، والتي تنقسم إلى التدابير الوقائية في مواجهة المخاطر المحتملة، فضلًا عن تدابير التصدي للمخاطر الفعلية:

التدابير الوقائية في مواجهة المخاطر المحتملة: تلتزم الشركات في إطار مسؤوليتها الاجتماعية باتخاذ جميع التدابير المعقولة والضرورية لمنع وقوع ضرر معين، حيث تشير المعايير العامة للمسئولية الاجتماعية للشركات التي جاءت بها المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة إلى أن الشركات تتحمل مسئولية احترام

=

EN-Report: The Law on Duty of Vigilance of parent and outsourcing companies year1;Companies must do better. Published February 2019, https://vigilance-plan.org/wp_content/uploads//2019/06/2019.06.14-EN-Rapport-Commun-Companies-must-do

(١) د/ محمد محمد عبد اللطيف: البيئة والطاقة – مرجع سابق - ص ١٠٦.

حقوق الإنسان وبشكل أعم منع الآثار المحتملة لأنشطتها[1]، مما يعني أن هذه المسئولية تشير إلى ذروة الوقاية التي تهدف إلى تجنب أي انتهاك يمكن أن ترتكبه الشركات ضد حقوق الإنسان، وعلى نطاق أوسع تفادي أي خطأ محتمل ناتج عن عملياتها أو تصرفاتها قد يلحق ضررًا أو إزعاجًا للبيئة من جانب الشركات.

نذكر على سبيل المثال بعض التدابير الوقائية التي يجب أن تتخذها الشركات، مثل احترام لحقوق المجتمعات المحلية، فضلًا عن تجنب انتهاكات حقوق الإنسان.

حيث إن حق احترام حقوق المجتمعات المحلية يتمثل في حق الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC)، وبمعنى أكثر عمومية، الإستشارة الفعالة للسكان التي قد تكون محتملة. فإن الغالبية العظمى من دول العالم لديها تشريعات تتضمن التزامات من حيث التشاور والمشاركة العامة[2].

وبمراجعة بعض خطط الشركات وجد أن شركة Orano لم تذكر أنها أقدمت على الحصول على موافقة الجمهور أو حتى استشارة السكان الذين قد يتأثرون بأنشطتها. في حين قامت شركة eramet بالالتزام تجاه المعلومات والتشاور مع

(١) انظر الموقع الالكتروني:تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١

Principe 2: «A veiller à ce que leurs propres compagnies ne se rendent pas complices de violations des droits de l'Homme», Les principes du travail du Pacte Mondial des Nations Unies, Guide pour les entreprises, Organisation internationale du Travail, 2010, p. 06.

(٢) وهذا كان سبب في الإجراءات القانونية الأخيرة التي رفعها جمعية أصدقاء الأرض في فرنسا، والسلام الأخضر وخمس جمعيات أخرى ضد شركة Total ببدء أعمال حفر عميقة جدًا قبالة سواحل أوغندا، والتي استندت بشكل خاص إلى عدم الإحالة إلى الهيئة الوطنية للنقاش العام. تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/٨:

Total: https://totalenergies.com/fr/plan-de-vigilance

السكان من أجل مراعاة تأثيرها فيما يتعلق بالضرر أو الفئات الضعيفة من السكان، فضلًا عن أن شركة eramet هي الشركة الوحيدة التي تتطرق بشكل أكثر صراحة إلى مخاطر انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بحيازة الأراضي، وتشير في خطة اليقظة الخاصة بها إلى معايير الأداء لهيئة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي)(١).

-تدابير التصدي للمخاطر الفعلية: إن المبدأ التحوطي يمثل جوهر واجب اليقظة، على الرغم من تشابه مضمون واجب الحيطة مع واجب اليقظة، إلا أنهما يختلفا من حيث نطاق تطبيق كل منهما، فواجب الحيطة واجب دوليًا يخاطب الدول والمنظمات تجاه المحافظة على البيئة بشكل عام، أما واجب اليقظة يخاطب الشركات ويلزمها بأخذ التدابير اللآزمة لمكافحة أضرار تغير المناخ الناتجة عن أنشطتها(٢).

وحيث نصت المفوضية الأوروبية عندما كانت بصدد تعريف المسئولية الاجتماعية عام ٢٠١١ على ما يلي: " يجب على الشركات لتحمل مسئوليتها الاجتماعية أولًا الامتثال للتشريعات السارية والاتفاقيات الجماعية المبرمة بين الشركاء

(١) انظر: المواقع الالكترونية: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/٨:

Eramet:https://www.eramet.com/system/files/publications/pdf/280318_eramet_ddr2 017_vf2_1.pdf

Orano(ex-Areva):https://www.orano.group/docs/default-source/orano_doc/finance/publications-financieres-et-reglementees/2017/orano_rapport_annuel-activite_31-12-17_avec-annexes.pdf?sfvrsn=14d9a171_10

(٢) كان أول ظهور لمبدأ الحيطة "The Precautionary Principle "، من خلال مؤتمر "ريو" عام ١٩٩٢، الذي لفت الانتباه إلى ضرورة إعماله في شأن مكافحة المشاكل البيئية، وتم تناول المبدأ في العديد من التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. ويقضي هذا المبدأ باتخاذ إجراءات وقائية عندما يكون هناك ضرر بيئي متوقع الحدوث. انظر: موقع الأمم المتحدة، العمل المناخي، مبادرات العمل المناخي، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩.

https://www.un.org/ar/climatechange/climate-action-coalitions

الاجتماعيين، وللوفاء بمسئوليتها الاجتماعية بالكامل يجب عليها أن تبدأ عملية مصححة لدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية وحقوق الإنسان في أنشطتها واستراتيجيتها الأساسية، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة " [١].

وهناك من الشركات المسئولة اجتماعيًا التي تشترط على المورد أن يلتزم بمبادئها، وإلا أنهت علاقتها التجارية معه، إلا إذا تم اتخاذ التدابير التصحيحية في غضون فترة زمنية متفق عليها. بهذا المعنى فإنه حتى مع اتخاذ التدابير الوقائية تستمر التدابير المصححة للمخاطر التي من المحتمل تلحق ضررًا[٢].

وهذا ما حرص عليه قانون مكافحة تغير المناخ وتعزيز التكيف مع آثاره في ٢٠٢١- بالنص على تهديد الشركات الغير ملتزمة بخطة اليقظة، بأنه يحق للسلطات مانحة الالتزام استبعاد تلك الشركات من إجراءات التعاقد [٣].

وفي النهاية، نرى أنه يصعب الوصول إلى خطة يقظة دقيقة إنما الاقتراب منها أمر كاف، ويتحقق ذلك بابتكار نهج تعتمد فاعليته إلى حد كبير على الامتثال للنص وروح المعايير، وبشكل يتوافق مع توقعات أصحاب المصلحة.

---

(١) انظر: تاريخ دخول الموقع الالكتروني ٢٠٢٣/٢/١٠

Cité par : Frédéric Larchevêque, Droit et responsabilité sociale des entreprises, Publié le 29/11/2016, https://grandes-ecoles.studyrama.com/, vue le 14/10/2018.

(٢) بورزيق خيرة: مرجع سابق - ص ١٠٠٨.

(٣) انظر إلى كود القانون:

« Loi n° 2021-1104 du 22 août 2021 portant lutte contre le dérèglement climatique et renforcement de la résilience face à ses effets »

https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000043956924

المطلب الثاني

مبادئ واجب اليقظة

مع تزايد الأنشطة الضارة للمناخ والبيئة التي تقوم بها الشركات وعمليات الغسيل الأخضر(١) والدعاية الكاذبة(٢)، ظهرت الحاجة الملحة لوضع طرق أخرى لإقامة مسئولية مناخية إلزامية للشركات، أما بشكل مباشر عن طريق دعاوى مكافحة الغسيل الأخضر والدعاية الكاذبة بشأن تخفيض الكربون، أو بطريق غير مباشر عن طريق اثبات مسؤوليتها المدنية عن أضرار تغير المناخ، ويعد واجب اليقظة الذي تفرضه بعض القوانين على الشركات من أهم السبل الحديثة لتقرير مسؤولية الشركات المناخية، ويقوم هذا الواجب على مبدأين مهمين هما مبدأ الصرامة ومبدأ الانفاذ:

---

(١) الغسيل الأخضر: هو الاستخدام السيئ أو المضلل لحجة البيئة أو التنمية المستدامة في الإعلانات أو العلامات أو المنتجات أو المشروعات، فالمعلنون والمشروعات غير المسئولة التي تمارس الغسيل الأخضر تعتبر أن الحماية البيئية موضة خضراء مصدرًا للأعمال التجارية وليس بوصفها مسئولية فردية وجماعية للحفاظ على الموارد والتراث الطبيعي. انظر: د/ محمد محمد عبد اللطيف: التزام الدولة والمشروعات بمكافحة تغير المناخ (وفقًا لأحكام القضاء الدستوري والقضاء المدني في أوروبا ٢٠٢١) – بحث منشور – ص31.

(٢) الدعاية الكاذبة: هو ببساطة وصف لممارسة الشركات التي تقوم بإطلاق الإعلانات، والحملات، والمنتجات، وما إلى ذلك، بحجة أنها مفيدة للبيئة، على الرغم من تعارض سجلها البيئي وتوجهاتها للاستدامة مع ذلك بشكل عام. انظر: في سلسة مفاهيم تنموية مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، السنة الثانية – العدد ١٦، يوليو ٢٠٢١.

https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_E/5815/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8F،%D8%B3%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1.pdf

أولًا: مبدأ الصرامة: يعتمد مبدأ الصرامة لواجب اليقظة على إدارة الخطة ونشرها وذلك على النحو التالي:

نشر خطة اليقظة: على غرار قواعد المسئولية الاجتماعية للشركات فقد أدخل قانون ٢٧ من مارس ٢٠١٧ الفرنسي تحولًا في قواعد القانون الناعم السابقة، فقد أصبح المسئول عن الخطة ملزمًا بالإفصاح عن نيته في احترام تدابير الوقاية، وتنفيذها بطريقة فعالة، والإشارة إلى هذا التنفيذ في التقرير الذي يقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين(١).

حيث ينص القانون على أن الشركات التي لا تنشر أو تنفذ خطط اليقظة تخضع لعقوبات "مدفوعات الغرامات الدورية" ويمكن تحميل الشركة الأم المسئولية إذا كان الضرر ناتجًا عن عدم تنفيذ خطة مناسبة بشكل صحيح " إجراءات المسئولية المدنية ".

فضلًا عن أن مجمل المبادئ التوجيهية في النصوص المرجعية للمسئولية الاجتماعية تحث الدول على ضرورة تقنين هذا الواجب، ويتعلق الأمر بالاعتداءات الخطيرة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والصحة والسلامة العامة، والبيئة، مع الحث على وضع ونشر خطة لتطبيق مضمون هذه اليقظة.

وحسب ما جاء في القضية الرابعة من القضايا الجوهرية للمسئولية الاجتماعية الواردة في معيار ISO26000 تحت عنوان "حماية وإصلاح البيئة" منها الاستخدام المستدام للموارد، واستعادة البيئة الطبيعية، مع ضرورة أن " تفصح الشركة على نحو واضح ودقيق وتام وبدرجة معقولة ووافية عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها التي

---

(١) د/ محمد محمد عبد اللطيف: البيئة والطاقة – مرجع سابق - ص ١٠٦.

تكون مسئولة عنها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع"، ويتمثل في الإفصاح في تقرير اليقظة البيئية للشركة(١).

ونتساءل هنا، هل تتعارض فكرة الإلزام بالنشر مع الحق في سرية المعلومات التجارية للشركة أم تتناسب تلك الفكرة مع ضرورة الإفصاح ؟!

إن إلتزام الشركات بالإفصاح عن خطة اليقظة المتبعة والتدابير المتخذة ونشرها قد يتعارض لأول وهلة من قبل البعض، مع حماية الأسرار التجارية والمعلومات الداخلية غير المفصح عنها، حيث إنه توفر حماية المعلومات غير المفصح عنها فائدة هامة في الأعمال التجارية من خلال تحديد العملاء المحتملين وطرق الإنتاج بالإضافة إلى اكتشاف فرص الأعمال التجارية، وبالتالي السماح بكشف ونشر هذه المعلومات للآخرين ممن لم يبذلوا الجهد لتحيدها بالتمتع بنفس الفائدة، مما يترتب عليه مخالفة للممارسات التجارية المشروعة، ولذلك ترجع حماية المعلومات والأسرار الداخلية للشركات إلى قانون المنافسة غير المشروعة.

ولكن في حقيقة الأمر، لا يوجد تعارض، لأن السرية تعني وفقًا لتعريف اتفاقية التربس بالمعلومات التي تكون غير متاحة أو معروفة بوجه عام وذات قيمة تجارية ولها تأثير على حركة التداول في سوق المال، فضلًا عن خضوعها لإجراءات الرقابة عليها من الناحية القانونية. وهذا المفهوم لا يشمل تدابير خطة اليقظة وتوقع التغيرات

(١) انظر: المواصفات القياسية الدولية ISO 26000 –دليل ارشادي حول المسئولية الاجتماعية – الأمانة المرق زكية- ISO جنيف – سويسرا- ٢٠١٠-ص ١٣:١٠. الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١:

https://epcsr.org/wp-content/uploads/2018/09/ios26000.pdf

المناخية، بحيث أنه أولًا توجد ضرورة ملحة لنشرها وإفصاح الآخرين بها لمكافحة آثارها الضارة، وثانيًا لا تشمل هذه المعلومات قيمة تجارية مؤثرة(١).

وقد قامت بعض المنظمات بمراجعة ٨٠ خطة يقظة وإجراء تحليل عام بعد السنة الأولى من تطبيق القانون، تبين أن أهداف القانون لم تؤخذ بعين الاعتبار إلا بشكل جزئي، فالخطط الأولى كانت غير متجانسة للغاية، حيث طبقت كل شركة هذا القانون بمستويات صرامة مختلفة، حيث لا تزال غالبية الخطط تركز على المخاطر التي تتعرض لها الشركة بدلًا من تلك الخاصة بالغير أو بالبيئة(٢).

فضلًا عن ذلك، وجد أن بعض الشركات لم تنشر بعد خطة اليقظة بغض النظر عن التزامها القانوني بالقيام بذلك مثل Lactalis، Credit agricole، Zara، H&M ، وبمتابعة خطط اليقظة في قطاع البنوك لدى Paribas BNP و general SocietyوNatixis، وجد أن بنك كريدي أجري كول، ثاني أكبر بنك فرنسي وعاشر أكبر بنك في العالم، لم ينشر خطة اليقظة الخاصة به في عام ٢٠١٨، كما يقتضي القانون وكانت حجة البنك أن العقوبات المحتملة لعدم نشر الخطة طبقًا للقانون ستكون بحلول عام ٢٠١٩، ووجدت منظمات المراقبة أنها حجة واهية وأن هذا مثال جيد على حقيقة أنه بدون التهديد بالعقوبات، فإن الشركات غير مستعدة للعمل(٣).

---

(١) جودي وانجر جوانز: الملكية الفكرية (المبادئ والتطبيقات) – ترجمة مصطفى الشافعي – هيئة المعونة الامريكية بالقاهرة – ٢٠١٤- ص ٦٩.

(٢) انظرالموقع الالكتروني: تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/١/١٥:

EN-Report: The Law on Duty of Vigilance of parent and outsourcing companies year1;Companies must do better. Published February 2019, https://vigilance-plan.org/wp_content/uploads//2019/06/2019.06.14-EN-Rapport-Com

(٣) انظر: الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/١/١٥:

=

ثانيًا: مبدأ الإنفاذ: إن واجب اليقظة هو إلتزام قانوني بالالتزام بمعيار الرعاية المعقولة أثناء القيام بأي أعمال يمكن أن تضر بحقوق الإنسان أو البيئة بشكل متوقع، قد يرفع المتضررون دعوى مدنية ويطالبون بالانتصاف وفقًا للقانون، حيث أنه فضلًا عن اتخاذ تدابير تقليل وتجنب المخاطر البيئية والآثار الناجمة عن الأنشطة والمنتجات، ينبغي أيضًا تطوير وتنفيذ أنشطة توعية وإجراءات لمواجهة الطوارئ للحد من وتخفيف الأعباء البيئية والصحية والسلامة الناجمة عن الحوادث والتواصل مع السلطات المختصة للإبلاغ عن أي حوادث بيئية.

وحتى يتم ذلك يجب أن تحدد الشركة آليات الإبلاغ عن المخالفات، حتى يتمكن المدافعون عن حقوق الإنسان وعلماء البيئة من الاشارة للمخاطر والانتهاكات التي تسببها أنشطة الشركة بحيث يمكن للأخيرة، تصحيحها والوقاية والتخفيف وتحمل المسئولية عن الانتهاكات التي ترتكبها الشركات، وهكذا بدون آليات فعالة وآمنة للإبلاغ عن المخالفات، فقد يرى المدافعون حقوقهم الأساسية منتهكة وقد يواجهون خطر الموت(١).

=

BNP Paribas https://invest.bnpparibas/recherche/rapports/documents:

Natixis:https://www.natixis.com/natixis/upload/docs/application/pdf/2018-05/natixis_rapport_rse_- _extraction_ddr.pdf

Société générale:

https://www.societegenerale.com/sites/default/files/documents/Document%20de%20r%C3%A9f%C3%A 9rence/2018/ddr-2018-societe-generale-depot-amf-d18-0112-fr.pdf#page=265

(١) في عام ٢٠١٧، سجل مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان ٣٨٨ هجومًا ضد مدافعين عن حقوق الإنسان. ١٠٠ حالة، منها ٥٥ حالة وفاة، مرتبطة بصناعة الأغذية الزراعية. من جانبها، وثقت جلوب ويتنس مقتل ٢٠٧ بيئيًا ما يقرب من ربع المدافعين الذين قُتلوا كانوا يحتجون على مشاريع الأعمال الزراعية - وهي زيادة بنسبة ١٠٠ ٪مقارنة بالبيانات التي نشرتها هذه المنظمة غير =

ومع ذلك، على الرغم من أنه واجب قانوني، إلا أنه يجب ملاحظة أن خطط اليقظة لا تشير إلا بإيجاز إلى آليات الإبلاغ عن المخالفات هذه، ووجد أن شركات Bel وDanone وBollore تذكر آليات الإبلاغ عن المخالفات في مراحل مختلفة من بدء التشغيل. حيث يشير Bel إلى آلية تتعلق بالموزعين مما يسمح لهم بالابلاغ عن أية مخالفات، كما تذكر دانون آلية الإبلاغ عن المخالفات وهو نظام أكثر اكتمالًا الذي بموجبه يحق للموظفون والموردون وثالث آخر وكافة الأطراف الإبلاغ بشكل سري عن أي شكوك تتعلق بالاحتيال والفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان والقواعد البيئية فضلًا عن تحديد الجهات التي ستحقق وتفصل في الشكاوى وتدابير القضاء، مع وجود ضمانات في الخطط على مخاطر الأعمال الانتقامية ضد المبلغين عن المخالفات والمدافعين عنهم أو تدابير لحمايتهم، طبقًا لقانون سابين(٢) يجب عدم اتخاذ أي إجراءات انتقامية أو إجراء قانوني ضد الأفراد الذين ينقلون المعلومات عبر آلية

=

الحكومية في العام السابق - مما يجعل هذا القطاع الأكثر دموية لأول مرة .في قطاع يتأثر بشكل كبير بالترهيب أو الإخلاء القسري أو الوفاة، يجب على الشركات الفرنسية المشاركة بنشاط من أجل التأكد من أن الشركات التابعة لها أو المقاولين من الباطن أو الموردين لا يساهمون في استمرار هذه العمليات والممارسات القمعية من خلال وضع آليات فعالة للإبلاغ عن المخالفات. انظر: التحليل القطاعي لبعض خطط اليقظة: الموقع الالكتروني: تاريخ دخول الموقع :٢٠٢٣/٢/٨

https://cdn.fbsbx.com/v/t59.2708-21/73036278_426842654673799_5493640677734481920_n.pdf/2019.06.14-EN-Rapport-Commun-Companies-must-do-better-2-2.pdf?_nc_cat=105&ccb=1-7&_nc_sid=0cab14&_nc_ohc=AvcACGC6pcoAX_056B4&_nc_ht=cdn.fbsbx.com&oh=03_AdSw8BB5muUECBK9E203BNcJv6O6BuIZZrZmW8kvw-Y-ag&oe=63EFBC97&dl=1

الإبلاغ عن المخالفات وجمع التقارير، حتى لو لم يتم اعتبارهم المبلغين عن المخالفات [١].

ومثال على انفاذ القانون، أقيمت دعوى في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٩ ضد شركة Total لعدم امتثالها لالتزاماتها القانونية بخطة اليقظة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والإضرار بالبيئة من مشروعها النفطي الضخم Tiling في أوغندا، وتعتبر تلك الدعوى الأولى من نوعها التي رفعت بموجب القانون الفرنسي بشأن واجب اليقظة[٢].

---

(١) انظر: تاريخ الدخول للموقع الالكتروني: ٢٠٢٣/٢/٨:

Danone:
https://www.danone.com/content/dam/danone_corp/publications/publicationsfr/2018%2004%2012%20Danone-Document_de_Reference_2017.pdf

Bel: https://www.groupe-bel.com/wp-content/uploads/2017/03/bel-ddr-2017.pdf

(٢) هذه الدعوى هي القضية الأولى من نوعها تم رفعها بموجب القانون الفرنسي بشأن واجب اليقظة. نظرًا لإلحاح الاجتماعي والبيئي للوضع، رفعت المنظمات غير الحكومية القضية إلى قاضي الإغاثة المؤقتة بعد أن فشلت في رؤية أي تحسينات على الأرض منذ الإشعار الرسمي الذي أرسلوه إلى شركة النفط العملاقة في نهاية يونيو ٢٠١٩ .في الواقع، أدانوا الضغط المتزايد على السكان المعرضين لخطر الإخلاء القسري و المنظمات غير الحكومية التي تدعمهم. تم رفع هذه الدعوى القضائية ضد توتال من قبل منظمتين غير حكوميتين فرنسيتين - أصدقاء الأرض في فرنسا وسورقي - وأربع منظمات أوغندية.AFIEGO NAVODA - و NAPE / Friends of the Earth Uganda و CRED - و تشرح جولييت رينو، الناشطة الرئيسية من أجل تنظيم الشركات متعددة الجنسيات في جمعية أصدقاء الأرض بفرنسا، " لقد تصرفت توتال مع الإفلات من العقاب لفترة طويلة جدًا. نأمل أن يكون هذا الإجراء القانوني بمثابة نقطة تحول. أبعد من الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات ضد هذا المشروع المشين، تتعلق هذه القضية القانونية الأولى أيضًا بضمان الاعتراف العادل بالمحتوى الحقيقي لواجب اليقظة الجديد الذي يفرضه هذا القانون على الشركات متعددة الجنسيات. لم يعد بإمكانهم الاختباء وراء مجرد تصريحات النوايا. أول ما طال انتظاره يمكن أن تشكل السوابق القضائية بشأن هذه المسألة سابقة للعديد من القضايا الأخرى. لذلك سندافع عن تطبيق هذا القانون نصًا وروحًا، والذي يهدف إلى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب ضد الشركات متعددة الجنسيات"

=

وعلى صعيد آخر، هناك تقدم ملحوظ على تطبيق مبدأ انفاذ واجب اليقظة على نطاق واسع يتخطى الحدود الاقليمية، حيث أن الشركات التجارية متعددة الجنسيات تقوم بأنشطة في بلدان عديدة تتباين فيها الاختصاصات والسلطات القضائية، وهذا يجعل البعض يعتقد أن الشركات الأم لا تكون مسئولة قانونًا عن أي انتهاكات للبيئة وحقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات التابعة لها، نظرًا لمشكلة تنازع القوانين.

وفي سابقة من نوعها، تلزم محكمة مقاطعة لاهاي بتقرير مسئولية الشركة الأم عن الشركات التابعة لها على مستوى العالم بمكافحة تغير المناخ(١)، وهذه هي المرة الأولى التي تجد فيها شركة أم ملزمة بالقضاء على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من جميع الشركات التي تراقبها بصرف النظر عن لوائح الدول المتواجدة بها، وحيث

=

انظر: الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/٥:

https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/total-lawsuit-re-climate-change-france/

(١) حيث تم رفع دعوى ضد شركة Shell من جانب إحدى الجمعيات، وستة من المنظمات غير الحكومية، نظرًا أن خطة يقظة هذه الشركة لا تسمح بتخفيض كاف لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فضلًا عن تجاوزها حد ١،٥ درجة المنصوص عليه في اتفاق باريس واتفاقية المناخ الهولندية الموقعة عليها الشركة، حيث أقرت المحكمة بأن الشركات الأخرى ستحل محل إنتاج شل في مواجهة التزامات اتفاقية باريس، ومنظور إلى هذا التخفيض على أنه التزام بنتيجة، كتبت المحكمة: "تقر المحكمة بأن RDS لا تستطيع حل هذه المشكلة العالمية بمفردها. ومع ذلك، فإن هذا لا يعفي RDS من مسؤوليتها الفردية الجزئية للقيام بدورها فيما يتعلق بانبعاثات مجموعة شل، والتي يمكنها التحكم فيها والتأثير عليها. " في ٢٠ يوليو 2022 ، استأنفت شركة شل القرار: انظر في حكم محكمة لاهاي - تاريخ الحكم ٢٦-٠٥-٢٠٢١ تاريخ النشر ٢٠٢١/٢٦/٥.

Tribunal de La Haye, Milieudefensie et al. c/ RoyalDutch Shell ,26 mai 2021

https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL:RBDHA:2021:5339;

أن شركة shell تعد واحدة من كبرى الشركات العالمية متعددة الجنسيات في العالم، وتتكون من عدد من الشركات الأم الوسيطة، ومن شركات الاستغلال وشركات الخدمات. وأنشطتها واحدة من أكبر الأنشطة مصدرة غازات الاحتباس الحراري على كوكب الأرض، وتقدر انبعاثات هذه الشركة بنسبة ٣% من الانبعاثات العالمية، وتضم مجموعة شل أكثر من ١٠٠٠ مشروع، وفي نظر المجتمع المدني تمثل هذه المساهمة الكبيرة في الانبعاثات العالمية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء [١].

وفي النهاية، لا يوجد تنفيذ فعال واستدامة للخطة إلا بمشاركة كافة الأطراف واصحاب المصالح المشتركة، حيث يأتي التنفيذ الفعال لخطة اليقظة، عندما يغطي واجب الرعاية المخاطر والاضرار الجسيمة التي تنجم عن أنشطة الشركات الأم والشركات المتعاقدة من الباطن، وأنشطة الشركات التي تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك في سلسلة التوريد، وأنشطة المتعاقدين من الباطن والموردين التابعين لها، وتحتفظ الشركة بمؤسسة العلاقة التجارية التي يعرفها القانون الفرنسي على أنها علاقة تجارية مستقرة ومنتظمة، تتم مع أو بدون عقد، مع حجم أعمال معين، وتحت توقع معقول أن العلاقة ستستمر، مما يتطلب معه استدامة خطة اليقظة بمشاركة أصحاب المصالح[٢].

---

(١) ولتقدير أهمية الحكم في قضية shell يكفي أن نعرف أنه رفعت ١٨٠٠ دعوى على مستوى العالم تقاضي الدول والمشروعات عقب الحكم، وهذه الدعاوى وهي ما تزال منظورة في مرحلة القبول، تقاضي المشروعات بسبب الغسيل الأخضر، والإعلانات الكاذبة، والتقاعس في مجال المناخ، بل والمسئولية عن أضرار تغير المناخ. انظر: د/ محمد محمد عبد اللطيف: التزام الدولة والمشروعات بمكافحة تغير المناخ (وفقًا لأحكام القضاء الدستوري والقضاء المدني في أوروبا ٢٠٢١) – بحث منشور – ص٣٢ وما بعدها.

(٢) انظر:

=

=

Sandra, Jerone.C, Tiphaine.B, Developments in the field The French Law on Duty of Care: Historic step towards making globalization work for all, Business and human rights Journal, Cambridge University Press, vol.2, 2017, p.317-323.

المبحث الثاني

التنظيم القانوني لواجب اليقظة

تمهيد وتقسيم:

على الرغم من أسبقية القانون الدولي على القوانين الوطنية في تنظيم وحماية المناخ، إلا أن أحكامه لم تحقق الفعالية المتوقعة منه، وعلى العكس من ذلك أخذت عددًا كبيرًا من الدول المبادرة والتحرك وفقًا للقوانين الوطنية؛ بقصد إلزام المشروعات الاقتصادية بمكافحة تغير المناخ أو التكيف معه، فضلًا عن دور القضاء الوطني في فرض الإلزام على المشروعات لحماية المناخ(١).

وبناء على ما تقدم، يتعين توضيح التنظيم القانوني الدولي لواجب اليقظة، وذلك في المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني نعرض للتنظيم القانوني الوطني لبعض الدول التي أقرت واجب اليقظة سواء صراحة كالقانون الفرنسي أم ضمنًا في قوانين البيئة والمناخ، وذلك على النحو التالي:

مطلب أول: التنظيم القانوني الدولي لواجب اليقظة

مطلب ثان: التنظيم القانوني الوطني لواجب اليقظة

(١) انظر: د/ محمد محمد عبد اللطيف: دعاوى المناخ – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى - ٢٠٢١- ص١.

المطلب الأول

التنظيم القانوني الدولي لواجب اليقظة

قد بدأ الاهتمام على المستوى العالمي بظاهرة تغير المناخ في وقت مبكر بداية من العام ١٩٨٨ الذي شهد إنشاء المجموعة الدولية لخبراء تغير المناخ[١]، ثم توالى الاهتمام على الصعيد القانوني بإبرام عدة أدوات قانونية تبدو منها بشكل خاص:

أولًا: الاتفاقات الدولية: الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة في العام ١٩٩٢[٢]، وتعتبر الاتفاقية الإطارية، على الرغم من اختلاف مصالح الدول التي ظهرت في

(١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC منظمة دولية تتبع الأمم المتحدة، وتتألف من ثلاثة آلاف من علماء المناخ، وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد وغيرهم. وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته. تأسست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 1988 لتقديم تقديرات شاملة لحالة الفهم العلمي والفني والاجتماعي والاقتصادي لتغير المناخ وأسبابه وتأثيراته المحتملة واستراتيجيات الاستجابة لهذا التغير. وهي هيئة علمية تقوم باستعراض وتقييم أحدث المعلومات العلمية والفنية والاجتماعية – الاقتصادية المتوافرة في كافة أنحاء العالم ذات الصلة بفهم تغير المناخ. انظر الموقع الالكتروني: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/١٧:

https://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) تم إقرار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ من اللجنة الدولية للمفاوضات حول الاتفاقية في الجزء الثاني من دورتها الخامسة المنعقدة في نيويورك في ٩ من مايو ١٩٩٢، وفتحت للتوقيع عليها من الدول والمنظمات الدولية بمناسبة مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في الفترة من ٤ إلى ١٤ من يونيو ١٩٩٢، ثم في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٩ من يونيو إلى٢٠ من يونيو ١٩٩٣. ويكمن هدف الاتفاقية الرئيسي في تعزيز التعاون الدولي ومكافحة تغير المناخ ووضع استراتيجيات لمواجهة آثاره. وهي أول اتفاق دولي يعترف بأن تغير المناخ يمثل مشكلة عالمية وإطاراً شاملاً لتنسيق العمل المناخي العالمي. انظر الموقع الالكتروني: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/١٦:

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf (unfccc.int)
=

المفاوضات الخاصة بها، وهي اختلافات تتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية، ذات صفة رائدة؛ لأنها تطبق في مجال لم يكن من قبل محلًا لقواعد تابعة للقانون الدولي(١).

وبروتوكول كيوتو في العام ١٩٩٧(٢)، ونجد أن الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو قد اعتمدا على آليات اقتصادية وتجارية لتحقيق هدف حماية المناخ، من حيث إنه يتبين من نصوصهما وجود علاقة تبادلية بين التزام الدول بتخفيض الغازات الدفيئة وحركة التجارة الدولية. وهذا من خلال إلغاء الإعفاءات الضريبية والرسوم والإعانات في جميع قطاعات انبعاثات غازات الدفيئة. بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ تدابير تحد من الآثار السلبية على التجارة الدولية.

واتفاق باريس في العام ٢٠١٥(٣)، وعلى الرغم من أن اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ تخاطب الدول الموقعة عليها، إلا أنه ورد بديباجة الاتفاقية أهمية مشاركة

=

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢١ مارس ١٩٩٤، ووقعت عليها مصر في ٩ يونيو ١٩٩٤، وصدقت عليها في ٥ ديسمبر ١٩٩٤.

(١) د/ محمد محمد عبد اللطيف: دعاوى المناخ – مرجع سابق – ص١٣.

(٢) تم إقرار بروتوكول كيوتو بمناسبة المؤتمر الثالث للأطراف في الاتفاقية الإطارية، ودخل الميثاق حيز النفاذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥ بعد تصديق روسيا عليه، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت التصديق على البروتوكول، رغم أن انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري وحدها تبلغ ربع الانبعاثات العالمية. انظر الموقع الالكتروني: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/١٦:

https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf

دخل البرروتوكول حيز النفاذ في ١٦ فبراير ٢٠٠٥، ووقعت عليها مصر في ١٥ مارس ٢٠٠٥، وصدقت عليه في ١٢ يناير ٢٠٠٦.

(٣) انظر الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٦:انظر في اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ:

https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf

أبرم اتفاق باريس في ١٢ من ديسمبر ٢٠١٥ ودخل حيز النفاذ في ٤ من من نوفمبر ٢٠١٦، ووقعت عليه مصر في ٢٢ أبريل ٢٠١٦، وصدقت عليه في ٢٩ يونيو ٢٠١٧.

جميع مستويات الحكومة ومختلف الجهات الفاعلة، وفقًا للتشريعات الوطنية لكل طرف، في التصدي لتغير المناخ.

ونجد أن أحكام القضاء الحديثة تلزم الشركات بالامتثال للاتفاقيات الدولية والإلتزام بأحكامها، وتطبيقًا لذلك تم رفع دعوى مناخية أخرى ضد شركة Total بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠ للحصول على أمر من المحكمة لإجبار الشركة على الامتثال للقانون وأهداف اتفاقية باريس، وزعم المدعون أن شركة Total لم تقدم معلومات مفصلة كافية في خطة اليقظة لخفض انبعاثاتها وأن الشركة لا تزال غير متوافقة مع اتفاقيات المناخ الدولية(١).

كما قضت محكمة لاهاي في دعوى بإلزام شركة Shell باتفاق باريس واتفاقية المناخ الهولندية الموقعة عليها الشركة، حيث أقرت المحكمة بأن الشركات الأخرى ستحل محل إنتاج شل في مواجهة التزامات اتفاقية باريس، وأن الشركة الأم قد انتهكت واجب العناية المعقولة؛ وذلك بعدم وضع استراتيجية على مستوى المجموعة لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تتفق مع مسار القضاء على الكربون وفقًا لاتفاق

(١) اتخذت المنظمات غير الحكومية الفرنسية Affaire Notre à Toups وSherpa وZeal و Les Maries Ecoجنبًا إلى جنب مع أكثر من اثنتي عشرة حكومة محلية فرنسية الخطوة الأولى في إجراءات قانونية ضد شركة النفط الفرنسية وشركة توتال الكبرى للكربون. تسعى المبادرة إلى إصدار أمر قضائي يجبر شركة Total على إصدار استراتيجية مؤسسية من شأنها أن: ١- تحدد المخاطر الناتجة عن انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن استخدام السلع والخدمات التي تنتجه Total، 2: تحدد مخاطر الأضرار الجسيمة المرتبطة بالمناخ على النحو المبين في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠١٨، ٣- يتخذ إجراءات لضمان توافق أنشطة الشركة مع مسار متوافق مع الأهداف المناخية لاتفاقية باريس. انظر الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١:

http://climatecasechart.com/non-us-case/notre-affaire-a-tous-and-others-v_tot

باريس، ووصفت المحكمة سلوك شركة Shel بأنه غير معقول؛ استنادًا إلى عدة عناصر: التوافق الدولي على ضرورة مكافحة تغير المناخ، ومخاطر تغير المناخ على حقوق الإنسان، ومعرفة Shell بالعواقب الضارة للمنتجات البترولية، كما استندت المحكمة إلى عدد من نصوص القانون الدولي والتعهدات الاختيارية للمشروع في مجال حقوق الإنسان، رغم إعلان الشركة في ٢٠١٩ بأنها وقعت اتفاق باريس المحجوز للدول لإظهار حسن نواياها في مجال المناخ(١).

ومما سبق يتضح أن التنفيذ الناجح للاتفاقيات الدولية بشأن تغير المناخ والبروتوكولات اللاحقة لها يعتمد اعتمادًا كبيرًا على مشاركة الشركات في تطبيقه، سواء كمشاركة الشركات أو المنظمات غير الحكومية(٢) كمراقب لالتزام الدول بمكافحة المناخ(٣).

ثانيًا: المعايير والمبادئ الدولية: تم إدراج اليقظة كواجب لسلوك الشركات بشكل صريح في جميع معايير المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث جاء معيار ISO

(١) انظر حكم محكم لاهاي:

:https://uitspraken.rechtspraak.nl/#!/details?id=ECLI:NL:RBDHA:2021:5339

(٢) د/ محمد عادل عسكر: القانون الدولي البيئي - دار الجامعة الجديدة – ص٧٤١.

(٣) قامت منظمات المناخ New Climate Institute & Carbon Market Watch بمراقبة المسئولية المناخية للشركات بتقييم الاستراتيجيات المناخية لـ ٢٥ شركة عالمية كبرى متعددة الجنسيات. أبلغوا عن عائدات مجمعة بلغت ٣,١٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠، ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي الإيرادات من أكبر ٥٠٠ شركة في العالم. وهذا يؤكد على أهمية إدراج واجب اليقظة على جميع الشركات في مكافحة تغير المناخ وخفض الانبعاثات والاهتمام بمراحله الزمنية الثلاث من المنع والاحتياط والتوقع.

https://newclimate.org/sites/default/files/2022/02/CorporateClimateResponsibilityMonitor2022.pdf

26000، بسبع مبادئ تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية للشركات وعلى سبيل المثال، تتمثل في: المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، الاعتراف بمصالح أصحاب المصلحة، احترام مبدأ الشرعية، مرعاه المعايير الدولية للسلوك، واحترام حقوق الإنسان. إلى جانب سبع قضايا مركزية تتمثل في: الحكومة التنظيمية، حقوق الإنسان، ظروف وعلاقات العمل، البيئة الممارسات العادلة، قضايا المستهلك، والتنمية المجتمعية المحلية[1].

كما أقرت المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)، التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١[2]، وتوضح المبادئ التوجيهية بشكل واف مسؤولية الشركات جميعها، بغض النظر عن حجمها وهيكلها التنظيمي، عن احترام حقوق الإنسان التي تستتبع تجنب التعدي على حقوق

(١) انظر: المواصفات القياسية الدولية ISO 26000 –دليل ارشادي حول المسئولية الاجتماعية – الأمانة المرق زكية- ISO جنيف – سويسرا- ٢٠١٠-ص ١٣:١٠. الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١:

https://epcsr.org/wp-content/uploads/2018/09/ios26000.pdf

(٢) وتعد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حاليًا المعيار المرجعي المعترف به دوليًا بشأن هذه المسألة، وهي أن الدول يجب أن توفر الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأعمال التجارية، وأنه يقع على عاتق الأعمال التجارية مسئولية احترام حقوق الإنسان وعدم الإضرار بها. بالإضافة إلى أنه ينبغي على مؤسسات الأعمال أن تشارك بمسؤولية التخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، مع احترام حقوق الإنسان احترامًا كاملًاانظر: المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان:

https://www.ohchr.org/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_fr.pdf

الآخرين والتصدي للآثار السلبية على حقوق الإنسان التي يكون لهذه الشركات دورًا فيها[١].

وهذا ما دفع تحالفاً عالميًا[٢]، من وكالات الأمم المتحدة والشركات والمؤسسات وقادة الصناعة إلى دعوة الشركات إلى الالتزام بوضع أهداف قائمة على العلم تتماشى مع الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى ١,٥ درجة مئوية[٣].

(١) انظر: أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، صحيفة وقائع رقم ٣٨، هيئة الأمم المتحدة ، ص٣٦، أنظر الموقع الإلكتروني : تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩:

https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/FSheet38_FAQ_HR_CC_AR.pdf?fbc

(٢) انظر المواقع الإلكترونية : تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٥:

"هدف ١,٥ درجة مئوية في مجال الأعمال التجارية"؛ مبادرة الأهداف العلمية (SBTi) التي تقود العمل المناخي في القطاع الخاص من خلال تمكين الشركات من تحديد أهداف علمية لخفض الانبعاثات. يدعو هذا التحالف، المكون من قادة الأعمال والصناعة، الشركات إلى تحديد أهداف طموحة تقوم على العلم لخفض الانبعاثات.

https://sciencebasedtargets.org/business-ambition-for-1-5c

"تحالف وزراء المالية من أجل العمل المناخي"، الذي تم في١٣ أبريل ٢٠١٩، يدعو صناع السياسات المالية والاقتصادية من أكثر من ٦٠ دولة تولد حوالي ٤٠٪ من الانبعاثات العالمية إلى إجراءات واستثمارات مناخية عاجلة وإلى انتقال عادل يقوم على استحداث ملايين فرص العمل الجديدة. واعترف بالتحديات التي يفرضها تغير المناخ.

https://www.financeministersforclimate.org/

"تحالف مالكي الأصول عديمة الانبعاثات"؛ يعد Net Zero Asset Owner Alliance (NZAOA) الذي عقدته الأمم المتحدة في بداية عام ٢٠١٩، مبادرة يقودها الأعضاء من المستثمرين المؤسسيين الملتزمين بنقل محافظهم الاستثمارية إلى صافي انبعاثات غازات الدفيئة الصافية بحلول عام ٢٠٥٠ - بما يتوافق مع ارتفاع درجة الحرارة القصوى بمقدار ١,٥ درجة مئوية.

https://www.unepfi.org/net-zero-alliance/

(٣) انظر: مبادرات قطاع الأعمال، العمل المناخي، موقع منظمة الأمم المتحدة.

https://www.un.org/ar/climatechange/business-action

ثالثًا: التنظيم القانوني على الصعيد الإقليمي: وعلى المستوى الإقليمي، يلعب الاتحاد الأوروبي دورًا بارزا في تحديد مسؤولية الشركات تجاه مكافحة التغيرات المناخية(١)، وأوجب على الشركات تقييم ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في أعمالها وسلاسل التوريد الخاصة بها تحت مسمى واجب العناية المناخية(٢)، حيث نجد أن الاستراتيجية البيئية الأوروبية تدعو الشركات إلى بذل العناية

(١) في ٢٠ ديسمبر٢٠١٩، أيدت المحكمة العليا في هولندا قراراً سابقاً صدر عن محكمة الاستئناف في قضية مؤسسة أوغندا ضد دولة هولندا، حيث استندت المحكمة إلى أهداف الاتحاد الأوروبي لخفض الانبعاثات وبالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبمبدأ عدم الإضرار وبمبدأ الإهمال الخطر ومبدأ الإنصاف والمبدأ التحوطي ومبدأ الاستدامة الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومبدأ المستوى العالمي من الحماية ومبدأ الوقاية المجسد في السياسة المناخية الأوروبية. انظر الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١:

https://www.ohchr.org/en/press-releases/2016/08/honduras-one-most-dangerous-countries-human-rights-defenders-experts-warn?LangID=E&NewsID=20397

(٢) وذلك من خلال : اعتماد سياسة صريحة تنص على تدابير مصممة لمنع أو تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ، عملية العناية الواجبة لتحديد ومنع وتخفيف ومراعاة آثار تغير المناخ الفعلية والمحتملة؛ عمليات المعالجة التي تسمح بالاتصال المفتوح مع أصحاب المصلحة الأكثر تأثراً بعمليات الشركة، واتخاذ الخطوات المناسبة لمعالجة الضحايا من تلك الآثار التي حدثت بالفعل أما عن طريق التعويض عن أضرار مناخية محددة ساهمت فيها تلك الشركة بشكل واضح أو عن طريق مساهمات الشركة في صندوق ائتماني لمعالجة المناخ انظر: تاريخ الدخول للموقع الالكتروني ٢٠٢٣/٢/١٥:

RIGHT, Claire, Creating a legislative level playing field in business and human rights at the European level : is the French duty of vigilance law the way forward?, EUI MWP, 2020/01 –

http://hdl.handle.net/1814/65957

الواجبة لرسم خريطة ومقارنة التأثيرات المناخية من خلال الاتفاقية الخضراء الأوروبية[١].

علاوة عن ذلك، في فبراير ٢٠٢٢، أصدرت المفوضية الأوروبية مقترح العناية الواجبة بشأن استدامة الشركات (CSDD)[٢] الذي يهدف إلى "ضمان مساهمة الشركات النشطة في السوق الداخلية في التنمية المستدامة والانتقال المستدام للاقتصادات والمجتمعات من خلال التحديد والوقاية والتخفيف من الآثار السلبية الفعلية على حقوق الإنسان والبيئة المرتبطة بعمليات الشركات والشركات التابعة وسلاسل القيمة." من خلال هذا الاقتراح، تركز المفوضية الأوروبية على تحسين ممارسات

(١) الصفقة الأوروبية الخضراء (European Green Deal) التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٢٠، هي مجموعة من المبادرات السياسية التي تولتها المفوضية الأوروبية تحت هدف شامل يتمثل في جعل الاتحاد الأوروبي محايدًا مناخيًا بحلول عام ٢٠٥٠ تاريخ الدخول للموقع الالكتروني ٢٠٢٣/٢/١٥:

https://www.undp.org/georgia/publications/eu-green-deal?utm_source=EN&utm_medium=GSR&utm_content=US_UNDP_PaidSearch_Brand_English&utm_campaign=CENTRAL&c_src=CENTRAL&c_src2=GSR&gclid=Cj0KCQiA54KfBhCKARIsAJzSrdqvpuA9_40jPfOxndugKPb_Dvpbu1viePjjBba4O_mAyUEM4SNZLegaAh-7EALw_wcB

(٢) انظر: تاريخ الدخول للموقع الالكتروني ٢٠٢٣/٢/١٥:

https://cdn.fbsbx.com/v/t59.2708-21/331247960_1512716505917534_2743160356964278820_n.pdf/Discussion-Paper-EU-Climate-Change-Due-Diligence.pdf?_nc_cat=103&ccb=1-7&_nc_sid=0cab14&_nc_ohc=5SZLrAdsI1cAX_BCTte&_nc_ht=cdn.fbsbx.com&oh=03_AdSDeYADEXKtCintkfFEAfq5togDPy0Dxk6x34RFReDFTA&oe=63EDB531&dl=1

حوكمة الشركات، وتجنب تجزئة متطلبات العناية الواجبة وزيادة مساءلة الشركات وتحسين الوصول إلى سبل الانتصاف(١).

وفي افريقيا، تم النص في خطة اتحاد الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ على الاهتمام بمكافحة تغير المناخ خاصة من جانب القطاعات الصناعية والتجارية(٢).

وعلى مستوى الشرق الأوسط، توجد مبادرة للتحالف المناخي تسمي " قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر ٢٠٢٢" و " مبادرة السعودية الخضراء"، حيث شكل

(١) ومع ذلك، فقد تعرض الاقتراح لانتقادات من قبل مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما فيما يتعلق بنطاقه، ومفهوم العلاقات التجارية الراسخة، والوصول إلى العدالة، والتأثيرات على النساء، والفئات المهمشة، والشعوب الأصلية، وضعف مشاركة أصحاب المصلحة. انظر: تاريخ الدخول للموقع الالكتروني ٢٠٢٣/٢/١٥:

Amoretto, S., Corazza, L., Pizza, S., & Santino, E. (2022). Corporate Social Responsibility due diligence among European companies: The results of an interventionist research project with accountability and political implications. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 29(5), 1122– 1133. https://doi.org/10.1002/csr.2258

(٢) تقوم الكوميسا بتنفيذ مختلف البرامج للاستجابة لتأثيرات تغير المناخ." انظر في ذلك: خطة الكوميسا الاستراتيجية، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/١٥

https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2022/06/4Final-MTSP-2021-2025-ARABIC-Web.pdf

بالإضافة إلى، برنامج الذي نظمه الاتحاد الافريقي منذ ٢٠١٠ " تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا بفاعلية "، الذي يهدف إلى تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بتحسين نوعية البيانات المتعلقة بالمناخ ومراقبته والتكيف معه. انظر إلى تقرير المفوضية الأفريقية : تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/١٥

https://archive.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CoM/cfm2010/com2010_report-onclimatechange-anddevelopment-inafrica_ar.pdf

في منطقة الشرق الأوسط أول حوار إقليمي من نوعه بشأن المناخ، وحضرها قادة من ٢٨ دولة اتفقوا على العمل معاً لمكافحة التغير المناخي(١).

بالإضافة إلى مشاركتهم في مؤتمر الأطراف كوب ٢٧، الذي تم في مصر نوفمبر الماضي ٢٠٢٢، الذي انتهى إلى توصيات بخصوص إجراءات مكافحة تغير المناخ والتكيف معه، الأمر الذي يُدعم مضمون واجب يقظة الشركات تجاه تغير المناخ(٢).

ننتهي مما سبق عرضه، أنه على الرغم من أن كل هذه الجهود العالمية التي سبق عرضها تخاطب في المقام الأول الدول والمنظمات، إلا أن تطبيقها الفعال والصحيح من جانب الدول يستلزم اشتراك القطاع الخاص والأعمال التجارية والأفراد، وذلك لأن الحق في نظام مناخي مستقر منبثق من حق العيش في بيئة سليمة يدعو إلى رقابة صارمة على سلوكيات الشركات فيما يتعلق بقضايا الاستدامة والبيئة.

(١) انظر: الموقع الإلكتروني للمبادرة، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/١/١٥.

https://www.greeninitiatives.gov.sa/ar-sa/mgi-summit/?gclid=CjwKCAiAuaKfBhBtEiwAht6H7_iG1jk7WrBdJlkNWpma2oVp9rHophXgWXumlZADOFpo1b047fKfdxoCa0oQAvD_BwE

(٢) انظر: موقع مؤتمر الأطراف، تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩.

https://unfccc.int/cop27

المطلب الثاني

التنظيم القانوني الوطني لواجب اليقظة

على صعيد الدول المتقدمة: نجد أن أكثر الدول اهتمامًا بتنظيم واجب اليقظة هي فرنسا، حيث صدر أولًا القانون المعروف بي Saini لعام ٢٠١٦ المتعلق بالشفافية ومحاربة الفساد وتحديث الحياة الاقتصادية الذي يفرض الالتزام باليقظة بشكل أساسي على مديري الشركات(١).

ثم القانون المتعلق بواجب اليقظة على الشركات الأم وتابعيها سنة ٢٠١٧، والذي يفرض على شركات معينة وضع خطة لتحديد ومنع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وصحة وسلامة الأشخاص والبيئة. وأول قانون استخدم مصطلح "اليقظة" كان القانون الفرنسي رقم ٣٩٩ لسنه ٢٠١٧ بشأن واجب اليقظة على الشركات في مكافحة تغير المناخ والبيئة وحقوق الإنسان(٢).

---

(١) انظر: القانون رقم -١٦٩١ بشأن الشفافية ومحاربة الفساد وتحديث الحياة الاقتصادية، نشر في الجريدة الرسمية في ١٠ ديسمبر ٢٠١٦. هدفه الرئيسي المعروف باسم قانون سابين ٢ هو إنشاء آلية حقيقية لمكافحة الفساد في فرنسا، من خلال مطالبة الشركات بما يلي تحت طائلة عقوبة مالية، للمشاركة في هذه المعركة.

https://www.dentons.com/-/media/pdfs/insights/2017/march/sapin-law-ii-the-new-french-legal- framework-for-the-fight-against-corruption.pdf?La=end

(٢) انظر:

Elsa SAVOUREY and Stéphane BRABANT, The French Law on the Duty of Vigilance:

Theoretical and Practical Challenges Since its

=

حيث تنص المادة الأولى من قانون اليقظة الفرنسي " أي شركة توظف لمدة سنتين ماليتين متتاليين، ما لا يقل عن خمسة آلاف موظف في حد ذاتها وفي الشركات التابعة المباشرة أو غير المباشرة التي يقع مكتبها المسجل داخل الأراضي الفرنسية أو مالا يقل عن عشرة آلاف موظف نفسها وفي الشركات التابعة المباشرة أو غير المباشرة التي يقع مكتبها المسجل داخل الأراضي الفرنسية أو في الخارج، بالإضافة إلى الشركات الخاضعة للرقابة، يجب أن تضع وتنفذ خطة اليقظة بطريقة فعالة في مواجهة التغيرات المناخية وحماية البيئة وحقوق الإنسان" . وبمقتضى هذا القانون، يوجد نوعين من دعاوي تقرير مسؤولية الشركات المناخية: دعوى توجيه الأوامر، ودعوى المسؤولية(١).

ويتضح أن قانون واجب اليقظة يلقي المسئولية على عاتق الشركات الكبيرة في فرنسا لتحديد ومنع المخاطر التي قد تتعرض لها حقوق الإنسان والبيئة نتيجة

=

Adoption, Business and Human Rights Journal, 6 (2021), pp. 141–152, Published online by Cambridge University Press, https://doi.org/10.1017/bhj.2020.30 .

(١) انظر:

«Le plan comporte les mesures de vigilance raisonnable propres à identifier les risques et à prévenir les atteintes graves envers les droits humains et les libertés fondamentales, la santé et la sécurité des personnes ainsi que l'environnement, résultant des activités de la société et de celles des sociétés qu'elle contrôle au sens du II de l'article L. 233-16, directement ou indirectement, ainsi que des activités des sous-traitants ou fournisseurs avec lesquels est entretenue une relation commerciale établie, lorsque ces activités sont rattachées à cette relation".

الكود الفرنسي لقانون واجب اليقظة يمكن الاطلاع عليه هنا:

https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000034290626

لأنشطتها التجارية، ونطاق واجب اليقظة يستلزم من الشركات أن تفي بمعيارين[1]، الأول يتعلق بشكل الشركة، يجب أن تتخذ شكل شركة من الشركات التجارية "المسيطرة"، والثاني يتعلق بعدد موظفيها، بما في ذلك داخل الشركات التابعة للشركة الأم سواء المباشرة لها أو غير المباشرة لها التي يُعين بمقرها أكثر من ٥٠٠٠ موظف في فرنسا، أو ١٠٠٠٠ في جميع أنحاء العالم في نهاية عامين متتالين.

وتعتبر بلجيكا أول دولة تستخدم هذا المصطلح بعد فرنسا، حيث أخضع لنطاق هذا القانون أيضًا الشركات الكبرى التي توظف أكثر من ٢٥٠ موظف والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المناطق أو القطاعات عالية المخاطر، ويلزم هذا القانون الشركات الالتزام بوضع خطة يقظة وتنفيذها بفعالية والتي يجب أن تتضمن وصفًا لسلسلة القيمة؛ خريطة المخاطر. وضع إجراءات لتقييم الشركات التابعة والمقاولين من الباطن والموردين؛ اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من المخاطر ومنع الانتهاكات؛ إنشاء آلية تنبيه؛ آلية فعالة للشكوى والمعالجة؛ وخطة رصد لتقييم التدابير المنفذة. فضلًا عن نشر خطة اليقظة السنوية[2].

ونرى أن قانون اليقظة الفرنسي جانبه الصواب وحاد عن الهدف من تشريعه - وهو إلزام المشروعات بالمسئولية الاجتماعية تجاه حماية المناخ - فقد أخل بمبدأ المساواة والمنافسة المشروعة بين المشروعات، وذلك عندما ميز بين المشروعات الكبيرة أو متعددة الجنسيات وبين المشروعات المتوسطة أو متناهية الصغير. حيث أنه

(١) انظر: تاريخ الدخول للموقع الالكتروني ٢٠٢٣/٢/١٥:
https://vigilance-plan.org/the-law/

(٢) انظر مشروع قانون اليقظة البلجيكي:
https://www.dekamer.be/FLWB/PDF/55/1903/55K1903001.pdf

جعل نطاق القانون والمسئولية تنحصر في إلزام الشركات ذات عدد معين من الموظفين، وهذا منطق غير مفهوم في ظل كارثة مناخية محققة جاوزت نقطة اللا عودة المناخية، فقد تتسبب شركة عدد موظفيها ٤٩٩٩ موظف في انبعاثات ضارة وتتسبب في أضرار مناخية وبيئية جسيمة وتنجو من المحاسبة بسبب هذا المعيار.

وهذا الرأي اعتنقه بعض الفقه[١] عند تفسير المسئولية الاجتماعية للشركات ونطاقها المقررة في قانون PACTE لعام ٢٠١٩ الفرنسي الخاص بخطة العمل الاستباقية لنمو الشركات وتحويلها والرامي إلى منع المخاطر الاجتماعية والإصلاح، بوجوب تطبيق المسئولية الاجتماعية للشركات على نطاق واسع في إطار كافة أنواع الشركات، بما في ذلك المشروعات متناهية الصغير؛ لأن هذه المشروعات تسهم بشكل أكبر في الاقتصاد والعمل[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن أستراليا عند إعداد مشروع قانون للعناية الواجبة للشركات[٣] تفادت التضييق في نطاق الشركات التي يفرض عليها هذا التزام من حيث

(١) انظر: د/ محمد محمد عبد اللطيف: الوظيفة الاجتماعية للشركات – بحث منشور بالمجلة الدولية للفقة والتشريع والقضاء – العدد الأول – ٢٠٢٠ – ص ١٨.

(٢) في عام ٢٠١٩، دخلت سلسلة من القوانين الجديدة حيز التنفيذ بهدف تعزيز الاقتصاد الفرنسي. تحمل هذه القوانين الجديدة اسم PACTE law، وهو اختصار لعبارة Plan auction pour la croissance et la transform des enterprises) (خطة العمل لنمو الأعمال وتحويلها)، هذا القانون استهدف تعديل المادة ١٨٣٣ من التقنين المدني بإضافة فقرة ثانية إلى هذه المادة يكون نصها الآتي: " تدار الشركة لمصلحتها، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والبيئية لنشاطها " انظر الموقع الالكتروني: تايخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٧:

https://www.plass.com/en/articles/pacte-law-stronger-french-patent-procedure

« Loi n° 2021-1104 du 22 août 2021 portant lutte contre le dérèglement climatique et renforcement de la résilience face à ses effets »

(٣) انظر: مشروع قانون البرلمان الاسترالية : تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١/١٥

=

عدد الموظفين أو الجنسية والفروع التابعة لها، وذلك حتى لا تخل بمبدأ المساواة في المسؤولية جميع الشركات، وليس شركات معينة دون الأخرى مثل ما قرر قانون اليقظة الفرنسي ومشاريع القوانين اللاحقة له على مستوى الدول الأوروبية.

وفيما يتعلق بادعاء عدم الامتثال لقانون واجب اليقظة الفرنسي، من أحدث القضايا المناخية بجانب قضية Total وقضية Shell، قضية Envol Vert et al.Casino، التي تدور وقائعها حول أن مشاركة سلسلة متاجر السوبر ماركت الفرنسية Casino قد انتهكت واجب اليقظة ومازالت معروضة على القضاء منذ عام ٢٠٢١ في الفصل في ما إذا كانت سلسلة متاجر السوبر ماركت الفرنسية Casino قد انتهكت واجب اليقظة من خلال مشاركتها في صناعة الماشية في إزالة الغابات في البرازيل وكولومبيا. في هذه الفئة أيضًا، هناك تحدٍ لمزاعم منتج لحم الخنزير Danish Crown حول مدى "صداقة المناخ" لحم الخنزير، فضلًا عن ثلاث قضايا مرفوعة ضد شركة Oatly لمشروبات الشوفان، زاعمة أن الشركة شاركت في " الغسيل الأخضر" [1].

=

https://www.parlament.gv.at/dokument/XXVII/A/1454/fnameorig_935996.html

(١) تمثل هذه الدعوى القضائية المرة الأولى التي يتم فيها ملاحقة سلسلة سوبر ماركت فرنسية بشكل قانوني بسبب إزالة الغابات والاستيلاء على الأراضي وفقدان سبل العيش بموجب قوانين اليقظة لعام ٢٠١٧ التي تطالب الشركات الفرنسية في جميع أنحاء العالم بالحماية من انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة في سلاسل التوريد الخاصة بها. انظر: لموقع الالكتروني: تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/١/١٥:

https://vigilance-plan.org/wp-content/uploads/2021/07/VE-Casino-in-the-Amazon.pdf

https://doi.org/10.1007/s12142-020-00607-9 * Almut Schilling-Vacaflor Human Rights Review (2021) 22:109–127

ومن ناحية أخرى، نجد أن هناك دول بجانب بفرنسا قامت بتنظيم قوانين للبيئة وللمناخ في إلزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية، من هذه الدول:

نجد هولندا التي اعتمدت قانون العناية الواجبة لعمالة الأطفال ٢٠١٩، بالإضافة إلى مشروع قانون العناية الواجبة لحقوق الإنسان والعمال والبيئة ويخضع في نطاق هذا القانون، الشركات الهولندية التي توظف أكثر من ٢٥٠ موظف. ويفرض هذا القانون الالتزام بدمج العناية الواجبة في سياسات الشركة وأنظمة الإدارة والعمليات التجارية؛ تحديد وتحليل الآثار المحتملة والفعلية؛ وضع وتنفيذ خطة عمل لمنع وتخفيف الآثار؛ تحديد الأولويات ومراقبة تطبيق وفعالية التدابير؛ إنشاء آلية معالجة أو التعاون مع آلية موجودة فضلًا عن نشر التقارير السنوية حول سياسة وإجراءات العناية الواجبة، بما في ذلك النتائج(١).

وفي ١ سبتمبر ٢٠١٩، دخل قانون المناخ الهولندي حيز التنفيذ. يوفر هذا القانون إطارًا لتطوير السياسة الموجهة نحو التخفيض الدائم والتدريجي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في هولندا إلى مستوى يقل بنسبة ٩٥٪ في عام ٢٠٥٠ عن في عام ١٩٩٠، بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ. الهدف هو تحقيق خفض بنسبة ٤٩٪ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٣٠ وإنتاج كامل للكهرباء المحايدة لثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ من أجل تحقيق الهدف لعام ٢٠٥٠. وفقًا لقانون المناخ الهولندي ، يجب على مجلس الوزراء وضع خطة مناخية. تستند خطة المناخ الأولى إلى اتفاقية المناخ وتغطي الفترة بين ٢٠٢١ و ٢٠٣٠. وتحتوي الخطة على الخطوط العريضة التي يسعى مجلس الوزراء من خلالها

(١) انظر: الموقع الإلكتروني: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/١:
https://zoek.officielebekendmakingen.nl/kst-35761-2.pdf

إلى تحقيق الأهداف الواردة في قانون المناخ بالإضافة إلى عدد من الاعتبارات ، بما في ذلك آخرها الرؤى العلمية في مجال تغير المناخ والأثر الاقتصادي للسياسة(١).

ومن أهم التطبيقات في إلزام الشركات تجاه مكافحة المناخ هو الاتفاق الداخلي الذي قدمه مجلس الوزراء الهولندي "اتفاقية المناخ". يشمل اتفاق المناخ مجموعة من التدابير والاتفاق بين الشركات والمنظمات الاجتماعية والهيئات الحكومية من أجل التخفيض المشترك لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في هولندا بنسبة ٤٩٪ في عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ١٩٩٠(٢).

كما صدر قانون في سويسرا " بشأن العناية الواجبة والشفافية فيما يتعلق بالمعادن من المناطق الخطرة وعمالة الأطفال" الذي دخل حيز النفاذ في يناير ٢٠٢٢، إلى إنشاء التزام بالعناية الواجبة والشفافية للشركات التجارية التي يكون مقرها أو مكتبها الرئيسي في سويسرا، واتخاذ التدابير المناسبة والإبلاغ عنها (٣).

---

(١) انظر: الموقع الإلكتروني: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/١:
https://uitspraken.rechtspraak.nl/#!/details?id=ECLI:NL:PHR:2019:1026

(٢) في ٢٨ يونيو ٢٠١٩ ، قدم مجلس الوزراء الهولندي اتفاقية المناخ الخاصة به. اتفاقية المناخ تشمل حزمة من التدابير والاتفاق بين الشركات والاجتماعية المنظمات والهيئات الحكومية من أجل التخفيض المشترك لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في هولندا بنسبة ٤٩٪ في عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ١٩٩٠. اتفاقية المناخ هي نتيجة المشاورات بين حوالي ١٥٠ طرفًا ، والتي اجتمعت في خمسة اجتماعات مائدة مستديرة حول البيئة ، وهي الكهرباء والصناعة والبيئة المبنية والزراعة والتنقل. سيتم تنفيذ الاتفاقات حيثما كان ذلك ممكنا من قبل الأطراف المشاركة ، بما في ذلك الحكومة المركزية.انظر الموقع الإلكتروني: تاريخ دخول الموقع ٢٠٢٣/٢/١:
https://www.iso.org/home.html

(٣) انظر: القانون السويسري بشأن العناية الواجبة للشركات : تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١
https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2021/847/en

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد انضمت إلى اتفاقية باريس وأنشأ فريق عمل وطني للمناخ مع أكثر من ٢٥ من القادة على مستوى مجلس الوزراء من مختلف الولايات لمكافحة التغيرات المناخية، ونتيجة ذلك كان قانون خفض التضخم الصادر في أغسطس ٢٠٢٢، الذي يعتبر أهم تشريع في تاريخ الولايات المتحدة لمكافحة أزمة المناخ، لأنه يلزم مشاركة القطاع الخاص والشركات التجارية بالمساهمة في بناء مستقبل للطاقة النظيفة(١).

ويوجد في العديد من الدول الأخرى، خطط(٢) واستراتيجيات(٣) تحث على مكافحة المناخ وضرورة إلزام الشركات باليقظة(٤).

---

(١) انظر: الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول :٢٠٢٣/٢/٢.

https://www.whitehouse.gov/climate/

(٢) في الهند خطة عمل وطنية بشأن تغير المناخ " NATIONAL ACTION PLAN ON CLIMATE CHANGE NAPCC"، إنشات عام ٢٠٠٨، وتحدد السياسات والبرامج لمواجهة التخفيف والحد من آثار تغير المناخ والتكيف معه بمشاركة كافة أصحاب المصلحة بما فيهم الشركات التجاريةانظر: الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول :٢٠٢٣/٢/٢:

https://climate-laws.org/

(٣) نجد أن اليابان تعهدت بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٢٦% بحلول عام ٢٠٣٠، ومن أهم وأول السياسات التي اتخذتها، هي إلزام الشركات الكيميائية بالإفصاح عن البيانات الانبعاثات واتخاذ تدابير الوقاية منها ومعالجتها، اعتبارها تساهم بشكل رئيسي في انبعاثات غازات الدفيئة انظر: الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول :٢٠٢٣/٢/٢:

Jin Dong Park, Kimitaka Nishitani, Katsuhiko Kokubu, Martin Freedman, Yiting Weng,

Revisiting sustainability disclosure theories: Evidence from corporate climate change disclosure in the United States and Japan,Journal of Cleaner Production,Volume 382, 2023

(٤) يتطلب القانون في إيرلندا إعداد خطة وطنية للتخفيف من الانبعاثات في عام ٢٠٥٠، على أن يتم تحديثها كل خمس سنوات بناء على مشاورات يتم إجراؤها على المستوى الوطني. يفوض القانون في كينيا الأمين العام لمجلس الوزراء لوضع خطة عمل وطنية بشأن تغير المناخ، ويجري تحديثها =

وعلى صعيد الدول العربية: لا توجد في الدول العربية قوانين تحدد مسئولية الشركات الاجتماعية تجاه واجب اليقظة تحديدًا، وهو نقص تشريعي يغفل عنه المشرع العربي، ولكننا نجد قوانين للبيئة بصفة عامة، فضلًا عن قرارات وخطط عامة لبعض الدول(١) تجاه اتخاذ تدابير لحماية المناخ.

ونجد أن المملكة الأردنية الهاشمية هي الدولة العربية الوحيدة التي قد أعدت قانون " نظام تغير المناخ " ٧٩ لسنة ٢٠١٩ الصادر بمقتضى قانون حماية البيئة رقم ٦ لسنة ٢٠١٧، ينص على ضرورة أخذ التدابير اللآزمة التي تحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لوضع خطة وطنية لذلك، بحيث تمثل نقطة اتصال وطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية والبروتوكولات المنبثقة منها(٢).

=

كل خمس سنوات. كما سنت المكسيك تشريعا لحماية المناخ وألزمت من خلاله الشركات الخاصة بجانب الهيئات العامة بزراعة الأشجار. انظر: دليل البنك الدولي المرجعي بشأن تغير المناخ، تاريخ الدخول للموقع ٢٠٢٣/٢/١:

https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34972/World-Bank-Reference-Guide-to-Climate-Change-Framework-Legislation.pdf?sequence=6

(١) نجد أن المغرب وضعت خطة لخفض انبعاثاته إلى حوالي ٤٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وتضيف الخطة تسعة إجراءات تخفيف جديدة لما مجموعه ٦١ عبر سبعة قطاعات أساسية. لأول مرة، يسعى إلى تقليل الانبعاثات في صناعة الفوسفات، إذ يمتلك ٧٥٪ من احتياطيات الفوسفات العالمية. وسيؤدي الانتقال إلى طاقة الرياح إلى الحد من الانبعاثات من محطات تحلية المياه. انظر: الموقع الالكتروني: تاريخ الدخول:٢٠٢٣/٢/٢:

https://ndcpartnership.org/news/morocco-submits-enhanced-ndc-raising-ambition-455-percent-2030

(٢) انظرالعدد رقم ٥٥٧٣ لسنة ٢٠١٩ من الجريدة الرسمية بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٦ ابتداءً من الصفحة ٢٩٦٩ انظر: الموقع الالكتروني: تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٢/٥:

=

أما في مصر[١] فلا نجد سند تشريعي سوى الدستور[٢] وقانون البيئة ولائحته التنفيذية[٣]، وقواعد القانون المدني، وللاسف لم يتطرق المشرع إلى تشريع قانون لحماية المناخ أو قوانين مسئولية اجتماعية وواجب يقظة للشركات التجارية، وذلك على الرغم من الخطر الداهم الذي تتعرض له البشرية من جراء عدم الإكتراث بخطورة المشكلة المناخية.

=

https://climate-laws.org/geographies/jordan/policies/bylaw-79-2019-on-climate-change-pursuant-to-environmental-protection-law-6-2017

(١) وتجدر الإشارة إلى، إنه يمكن الاستنتاج ضمنيًا من الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر لعام ٢٠٥٠ على مضمون المسئولية الاجتماعية تجاه مكافحة المناخ، من حيث أن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر يتطلب مشاركة جميع طوائف المجتمع بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وليست الجهات الحكومية فقط. حيث أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ المحدثة على الدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي بين المواطنين بالقضايا الهامة. لذا يمكن للمنظمات غير الحكومية والشركات التجارية والمجتمع المدني المساهمة بشكل فعال في تحقيق أهداف الاستراتيجية من خال زيادة الوعي حول العمل المناخي وتعزيز قيم العمل التطوعي، فعلى سبيل المثال وليس الحصر، تقوم بعض منظمات المجتمع المدني بالتشجير، والتوعية البيئية التي يمكن دمج بُعد التغير المناخي بها، وغيرها من المبادرات ذات الصلة انظر: الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر لعام ٢٠٢٥:

http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf.

(٢) حيث تنص المادة ٤٦ من الدستور المصري تنص على " لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليها، وعدم الإضرار بها، والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية بما يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وضمان حقوق الأجيال القادمة فيها".

(٣) انظر: قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ – منشور بالجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية العدد رقم ٥ بتاريخ ٣ فبراير ١٩٩٤ ص ٢٢٨.

اللائحة التنفيذية لقانون البيئة: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥ - منشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ٥١ (تابع) بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٩٥.

تنص اللائحة التنفيذية لقانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤على ضرورة إتباع المنشأة عدة خطوات وتدابير خلال مراحل زمنية معينة تجاه حماية البيئة من أضرارها.

ونرى أنه لا يجوز للمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية التذرع بعدم وجود تشريع يلزم الدولة والمشروعات بإتخاذ إجراءات لحماية المناخ، حتى تتحرك بإتخاذ إجراءات قضائية لإلزام الدولة والمشروعات بحماية المناخ، فقد وجد القضاء في بعض الدول المتقدمة سندًا تشريعيًا لعقد المسئولية في النصوص الدستورية[1] والقواعد العامة للمسئولية التقصيرية في القانون المدني[2].

(١) كان على المحكم الدستورية الاتحادية في المانيا أن تفصل في دستورية القانون الاتحادي بشأن تغير المناخ الذي تم إقراره في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، وقضت المحكمة بعدم دستورية القانون المحال عليها جزئيًا فيما يتعلق بعدم النص على أي إيضاحات بأي طريقة كانت حول الجهود الواجب إنجازها بعد عام ٢٠٣٠، ويعد هذا الحكم من أهم الأحكام الحديثة التي استندت إلى الدستور لتقرير المسئولية المناخية، حيث اتخذ الحكم من فكرة الحقوق الأساسية وفكرة الأجيال القادمة (مبدأ الكرامة الإنسانية، والحق في الحياة والصحة والسلامة الجسمانية، وحق الملكية، وحماية الاسس الطبيعية للحياة وللاجيال القادمة) سبب إلزام الدولة بمكافحة المناخ، فالمحكمة تقرر أنه إذا لم تلتزم الدولة بحماية المناخ فيمكن أن تجد نفسها في حالة انتهاك للحقوق الاساسية لمواطنيها. انظر حكم المحكمة الدستورية الاتحادية في المانيا الصادر في ٢٤ مارس ٢٠٢١: مشار إليه د/ محمد محمد عبد اللطيف: التزام الدولة والمشروعات بمكافحة تغير المناخ (وفقًا لأحكام القضاء الدستوري والقضاء المدني في أوروبا ٢٠٢١) – مرجع سابق - ص ٥ وما بعدها.

Ch.Cournil, Les prémisses de révolutions juridiques ? Récents contentieux climatique européens, RFDA, 2021, p.957

(٢) أصدرت المحكمة الابتدائية في بروكسيل في ١٧ فبراير ٢٠٢١ حكمًا بارزًا في دعوى مسئولية تقصيرية ضد دولة بلجيكا الاتحادية، حيث خلصت المحكمة إلى أنه في سياق علم السلطات البلجيكية بمخاطر التغيرات المناخية الخطرة لسكان البلاد فذلك يثبت أنه لا السلطات العامة للدولة الاتحادية ولا الأقاليم الثلاثة تدخلت بالحرص والعناية الازمتين وفقًا للمادة ١٣٨٢ من التقنين المدني في بلجيكا على أنه: أي فعل أيا كان للإنسان يسبب ضررًا للغير يلزم من تسبب فيه بخطئه بتعويضه. مشار إليه: بالمرجع السابق - ص ٢٢ وما بعدها.انظر:

CE 1er juill. 2021, n° 427301, Commune de Grande-Synthe, Le ; AJDA 2021. 2115, note H. Delzangles ; D. 2021. 1287, et les obs. ; RFDA 2021. 777, concl. S. Hoync

حيث يتعين ألا نقلل من أهمية النصوص الدستورية، وقواعد المسئولية التقصيرية في القانون المدني لإلزام المشروعات بمكافحة تغير المناخ، وبالطبع لا يخلو أي دستور من النص على تلك المبادئ التي تكفي وحدها لتقرير مسئولية الدولة والمشروعات والأفراد بإتخاذ إجراءات حماية المناخ.

ومثال على ذلك، استناد الادعاء في قضية shell على المبادئ العامة في قانون المسئولية التقصيرية في قانون البلدان المنخفضة، وتم تفسيره في ضوء المادة ٦/١٦٢ من القانون المدني التي تنص على أن:" كل من يرتكب عملًا غير مشروع يلتزم بتعويض الضرر الناشئ عنه "[١].

(١) انظر في حكم محكمة لاهاي - تاريخ الحكم ٢٦-٠٥-٢٠٢١ تاريخ النشر ٢٠٢١/٢٦/٥.
Tribunal de La Haye, Milieudefensie et al. c/ RoyalDutch Shell ,26 mai 2021
https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL:RBDHA:2021:5339;

الخاتمة

ننتهي في بحثنا إلى أنه بالرغم من كافة الجهود الدولية، إلا أننا بصدد فجوة تشريعية دولية بإلزام الشركات بمواجهة التغيرات المناخية، وذلك على الرغم من الاتجاه الحالي للدول في تبنى تصور تشريعي واحد يعالج كافة القضايا المتعلقة بالمناخ ومسئولية الشركات تجاه حماية المناخ، كما تعاني الدول العربية ومصر من نقص تشريعي وتأخر لا يرقى لمستوى الخطر المحقق الذي تتعرض له الإنسانية من جراء عواقب التغيرات المناخية.

ونوصي بضرورة توحيد وتقنين أحكام المسئولية الاجتماعية باتخاذ تدابير اليقظة لحماية المناخ على الشركات تطبيقًا لمبدأ المساواة وعدم الإخلال بقواعد المنافسة الدولية، على غرار القوانين النموذجية لليونسترال ليكون دليل للتشريعات الوطنية لتوحيد أحكام المسئولية.

كما نوصي المشرع المصري خاصة والمشرع العربي عامة بمواكبة التشريعات المتقدمة للتصدي لأخطار تغير المناخ وفرض المسئولية الاجتماعية وتدابير واجب اليقظة على الشركات كافة لحماية المناخ.

تم بحمد الله تعالى

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

- بورزيق خيرة: واجب اليقظة كأحد أبعاد ركن الإلتزام في المسؤولية الإجتماعية للشركات - مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - جامعة الدكتور مولاي الطاهر الجزائر - مجلد١٥ عدد٢.

- جودي وانجر جوانز: الملكية الفكرية (المبادئ والتطبيقات) – ترجمة مصطفى الشافعي – هيئة المعونة الامريكية بالقاهرة – ٢٠١٤.

- د/ محمد محمد عبد اللطيف: الوظيفة الاجتماعية للشركات – بحث منشور بالمجلة الدولية للفقة والتشريع والقضاء – العدد الأول – ٢٠٢٠.

- د/ محمد محمد عبد اللطيف: دعاوى المناخ – دار النهضة العربية – الطبعة الأولى - ٢٠٢١.

- د/ محمد محمد عبد اللطيف: التزام الدولة والمشروعات بمكافحة تغير المناخ (وفقًا لأحكام القضاء الدستوري والقضاء المدني في أوروبا ٢٠٢١) – بحث منشور بمجلة الدستورية العدد ٣٠-السنة ٢١- ابريل ٢٠٢٢.

- د/ محمد محمد عبد اللطيف: البيئة والطاقة – دار النيل للطباعة – ٢٠٢٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- **Rolf H. Weber & Andreas Holi, Corporate Climate Responsibility — The Rise of a New Governance - -Issue, sui generis 2021, p. 83: https://doi.org/10.21257/sg.171**

- EN-Report: The Law on Duty of Vigilance of parent and outsourcing companies year1;Companies must do better. Published February 2019, https://vigilance-plan.org/wp_content/uploads//2019/06/2019.06.14-EN-Rapport-Commun-Companies-must-do

- Cité par : Frédéric Larchevêque, Droit et responsabilité sociale des entreprises, Publié le 29/11/2016, https://grandes-ecoles.studyrama.com/, vue le 14/10/2018.

Press, vol.2, 2017, p.317-323.

-Sandra, Jerone.C, Tiphaine.B, Developments in the field The French Law on Duty of Care: Historic step towards making globalization work for all, Business and human rights Journal, Cambridge University Press, vol.2, 2017, p.317-323.

-RIGHT, Claire, Creating a legislative level playing field in business and human rights at the European level : is the French duty of vigilance law the way forward?, EUI MWP, 2020/01 - http://hdl.handle.net/1814/65957

-https://www.undp.org/georgia/publications/eu-green-deal?utm_source=EN&utm_medium=GSR&utm_content=US_UNDP_PaidSearch_Brand_English&utm_campaign=CENTRAL&c_src=CENTRAL&c_src2=GSR&gclid=Cj0KC

QiA54KfBhCKARIsAJzSrdqvpuA9_40jPfOxndugKPb_Dvpbu1viePjjBba4O_mAyUEM4SNZLegaAh-7EALw_wcB

-EU Climate Change Due Diligence Discussion paper, September 2022 Institute for European Environmental Policy.

https://cdn.fbsbx.com/v/t59.2708-21/331247960_1512716505917534_2743160356964278820_n.pdf/Discussion-Paper-EU-Climate-Change-Due-Diligence.pdf?_nc_cat=103&ccb=1-7&_nc_sid=0cab14&_nc_ohc=5SZLrAdsI1cAX_BCTte&_nc_ht=cdn.fbsbx.com&oh=03_AdSDeYADEXKtCintkfFEAfq5togDPy0Dxk6x34RFReDFTA&oe=63EDB531&dl=1

-Amoretto, S., Corazza, L., Pizza, S., & Santino, E. (2022). Corporate Social Responsibility due diligence among European companies: The results of an interventionist research project with accountability and political implications. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 29(5), 1122–1133. https://doi.org/10.1002/csr.2258

-Elsa SAVOUREY and Stéphane BRABANT, The French Law on the Duty of Vigilance:

Theoretical and Practical Challenges Since its

Adoption, Business and Human Rights Journal, 6 (2021), pp. 141–152, Published online by Cambridge University Press , https://doi.org/10.1017/bhj.2020.30 .

-Jin Dong Park, Kimitaka Nishitani, Katsuhiko Kokubu, Martin Freedman, Yiting Weng,

Revisiting sustainability disclosure theories: Evidence from corporate climate change disclosure in the United States and Japan,Journal of Cleaner Production,Volume 382, 2023

ثالثًا- المواقع الكترونية:

-https://www.asso-sherpa.org/wp: content/uploads/2019/02/Sherpa_VPRG_EN_WEB-ilovepdf-compressed.pd

-https://cdn.fbsbx.com/v/t59.2708-21/73036278_426842654673799_5493640677734481920_n.pdf/2019.06.14-EN-Rapport-Commun-Companies-must-do-better-2-2.pdf?_nc_cat=105&ccb=1-7&_nc_sid=0cab14&_nc_ohc=AvcACGC6pcoAX_056B4&_nc_ht=cdn.fbsbx.com&oh=03_AdSw8BB5muUECBK9E203BNcJv6O6BuIZZrZmW8kvw-Y-ag&oe=63EFBC97&dl=1

-https://invest.bnpparibas/recherche/rapports/documents:

-https://www.natixis.com/natixis/upload/docs/application/ pdf/ 2018-05/natixis_rapport_rse_- extraction_ddr.pdf

-https://www.societegenerale.com/sites/default/files/ documents/Document%20de%20r%C3%A9f%C3%A 9rence/2018/ddr-2018-societe-generale-depot-amf-d18-0112-fr.pdf#page=265

-http://www.carrefour.com/sites/default/files/carrefour_-_document_de_reference_2017_0.pdf -https://www.auchan-holding.com/uploads/files/modules/results/1520592102_5aa264e657d73.pdf –

https://www.groupe-casino.fr/wp-content/uploads/2018/04/Documents-de-reference-chap-8.pdf

-https://totalenergies.com/fr/plan-de-vigilance

-https://www.eramet.com/system/files/publications/pdf/ 280318_eramet_ddr2 017_vf2_1.pdf

-Orano(ex-Areva):https://www.orano.group/docs/default-source/orano_doc/finance/publications-financieres-et-

reglementees/2017/orano_rapport_annuel-activite_31-12-17_avec-annexes.pdf?sfvrsn=14d9a171_10

-https://www.un.org/ar/climatechange/climate-action-coalitions

- https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/total-lawsuit-re-climate-change-france/

-https://grandes-ecoles.studyrama.com/, vue le 14/10/2018.

-https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/JORFTEXT000043956924

-https://idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/ Attachment_E/5815/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D9%8F،%D8%B3%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1.pdf

-https://invest.bnpparibas/recherche/rapports/documents:

-https://www.natixis.com/natixis/upload/docs/application/pdf/2018-05/natixis_rapport_rse_- _extraction_ddr.pdf

-https://www.societegenerale.com/sites/default/files/documents/Document%20de%20r%C3%A9f%C3%A9rence/2018/ddr-2018-societe-generale-depot-amf-d18-0112-fr.pdf#page=265

-https://vigilance-plan.org/wp_content/uploads//2019/06/2019.06.14-EN-Rapport-Com

-https://cdn.fbsbx.com/v/t59.2708-21/73036278_426842654673799_5493640677734481920_n.pdf/2019.06.14-EN-Rapport-Commun-Companies-must-do-better-2-2.pdf?_nc_cat=105&ccb=1-7&_nc_sid=0cab14&_nc_ohc=AvcACGC6pcoAX_056B4&_nc_ht=cdn.fbsbx.com&oh=03_AdSw8BB5muUECBK9E203BNcJv6O6BuIZZrZmW8kvw-Y-ag&oe=63EFBC97&dl=1

-https://www.danone.com/content/dam/danone_corp/publications/publicationsfr/2018%2004%2012%20Danone-Document_de_Reference_2017.pdf

-https://www.groupe-bel.com/wp-content/uploads/2017/03/bel-ddr-2017.pdf

-https://www.parlament.gv.at/dokument/XXVII/A/1454/fnameorig_935996.html

-https://uitspraken.rechtspraak.nl/#!/details?id=ECLI:NL:RBDHA:2021:5339

- Tribunal de La Haye, Milieudefensie et al. c/ RoyalDutch Shell ,26 mai 2021

https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL :RBDHA:2021:5339;

-https://ar.wikipedia.org/wiki

-https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf (unfccc.int)

- https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf

-https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_ agreement.pdf

-http://climatecasechart.com/non-us-case/notre-affaire-a-tous-and-others-v_tot

-https://uitspraken.rechtspraak.nl/#!/details?id=ECLI:NL: RBDHA:2021:5339

-https://newclimate.org/sites/default/files/2022/02/ CorporateClimateResponsibilityMonitor2022.pdf

- https://epcsr.org/wp-content/uploads/2018/09/ios26000.pdf

-https://www.ohchr.org/documents/publications/ guidingprinciplesbusinesshr_fr.pdf

-https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-03/FSheet38_FAQ_HR_CC_AR.pdf?fbc

-https://sciencebasedtargets.org/business-ambition-for-1-5c

-https://www.financeministersforclimate.org/

-https://www.unepfi.org/net-zero-alliance/

-https://www.un.org/ar/climatechange/business-action

-https://www.ohchr.org/en/press-releases/2016/08/honduras-one-most-dangerous-countries-human-rights-defenders-experts-warn?LangID=E&NewsID=20397

-https://www.comesa.int/wp-content/uploads/2022/06/4Final-MTSP-2021-2025-ARABIC-Web.pdf

-https://archive.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CoM/cfm2010/com2010_report-onclimatechange-anddevelopment-inafrica_ar.pdf

-https://www.greeninitiatives.gov.sa/ar-sa/mgi-summit/?gclid=CjwKCAiAuaKfBhBtEiwAht6H7_iG1jk7WrBdJlkNWpma2oVp9rHophXgWXumlZADOFpo1b047fKfdxoCa0oQAvD_BwE

-https://unfccc.int/cop27

-https://www.dentons.com/-/media/pdfs/insights/2017/march/sapin-law-ii-the-new-

french-legal- framework-for-the-fight-against-corruption.pdf? La=end

-https://www.legifrance.gouv.fr/jorf/id/ JORFTEXT000034290626

-https://vigilance-plan.org/the-law/

-https://www.plass.com/en/articles/pacte-law-stronger-french-patent-procedure

-https://www.dekamer.be/FLWB/PDF/55/1903/ 55K1903001.pdf

-https://www.parlament.gv.at/dokument/XXVII/A/1454/ fnameorig_935996.html

-https://vigilance-plan.org/wp-content/uploads/2021/07/VE-Casino-in-the-Amazon.pdf

-https://doi.org/10.1007/s12142-020-00607-9 * Almut Schilling-Vacaflor Human Rights Review (2021) 22:109–127

-https://zoek.officielebekendmakingen.nl/kst-35761-2.pdf

-https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2021/847/en

-https://www.fedlex.admin.ch/eli/cc/2021/847/en

-https://www.whitehouse.gov/climate/

-https://climate-laws.org/

-https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34972/World-Bank-Reference-Guide-to-Climate-Change-Framework-Legislation.pdf?sequence=6

-https://ndcpartnership.org/news/morocco-submits-enhanced-ndc-raising-ambition-455-percent-2030

-https://climate-laws.org/geographies/jordan/policies/bylaw-79-2019-on-climate-change-pursuant-to-environmental-protection-law-6-2017

-http://www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

-https://www.iso.org/home.html